العمل الاقتصادى العربى المشترك*: المفهوم وتطوره

محمد محمود الإمام**

مقدمة

مضى زهاء نصف قرن على العمل العربى المشترك، بأوجهه المتعددة بما فيها الوجه الاقتصادى. ورغم التطور الكبير الذى أصاب تنظيمه المؤسسى، والتعدد الذى ميز الأساليب المطبقة، وجعل من الحالة العربية حالة فريدة من نوعها بين مختلف أقاليم العالم النامى، فإن الأدبيات، داخل الوطن العربى وخارجه تفيض بالانتقادات الحادة والتقييمات السلبية التى تعبر عن عجز معظم المحاولات المطبقة عن تحقيق الأهداف المنشودة،أو على الأقل عن بلوغ غايات جرى التعارف عليها بالنسبة إلى التنظيمات الإقليمية. بالمقابل فإن الآونة الأخيرة شهدت نشاطا ملحوظا من جانب أطراف خارجية لضم أجزاء من الوطن العربى إلى ترتيبات إقليمية من نوع مغاير، وإن

* بالاضافة إلى المقدمة، تقع هذه الدراسة فى أربعة مباحث هى :

١ - مفهوم العمل المشترك وأبعاده

٢- تطور مفهوم التكامل الإقليمى

٣- معايير اختيار وتقييم فاعلية أساليب العمل المشترك

٤- مستقبل العمل الاقتصادى العربى المشترك

وتنشر المجلة فى هذا العدد المبحثين الأول والثانى مع المقدمة ، وفى العدد القادم باذن الله تنشر المجلة المبحثين الثالث والرابع .

** أ.د. محمد محمود الأمام وزير التخطيط الأسبق.

تماثلت بعض أساليبها مع ما حاول العرب تحقيقه منفردين. سواء على الصعيد القومى،أو على الأصعدة الإقليمية الجزئية، وكأن العيب ليس فى نوع الترتيبات الإقليمية المجربة، بل فى تحديد أبعاد الإقليم بضمن الوطن العربى كليا أو جزئيا، ومن ثم فشرط النجاح أو عدم تكرر الفشل أن يعاد رسم الخريطة الإقليمية ذاتها.

ومثل هذا الفرض الأخير يظل بحاجة إلى اختبار، كما يتطلب الإسناد إلى أسس نظرية تكون التجارب قد أثبتت صوابها. وبنفس القدر تكون هناك حاجة إلى إيجاد تبرير علمى للمآل الذى آل إليه عمل مشترك، ساد اعتقاد بأن مقوماته ليست فقط أكثر توفرا عنها فى أقاليم عديدة أخرى، بل إن بعض الخصائص العربية تضيف إلى دواعى نجاحه أبعادا تفوق ما يحوزه أى إقليم آخر. ونود بداية أن نشير إلى أن ما حدث من تطور وتعدد فى مدارس الفكر النظرى فى أوروبا الغربية خلال النصف الأول من القرن الحالى، انتهى إلى رسوخ أقدام النظرية الوظيفية المحدثة التى كانت وراء نجاح تجربة بناء الاتحاد الأوروبى، ورغم ذلك فإن صيغتها تتعرض إلى مراجعات قد تقود إلى إحداث تغيرات جذرية فى بعض أسسها. غير أن الاقتداء بهذه التجربة والاسترشاد بتلك النظرية عجزا عن أن يكتبا نجاحا مماثلا لمعظم تجارب العالم الثالث. فالفشل لم يكن حكرا على التجربة العربية. الأمر الذي يدعو إلى تقصّى الأسباب الداعية إلى الظاهرة العامة، فضلا عن الخاصة. من جهة أخرى فإن ما يشهده العالم الآن من تطورات يوحى بأننا أمام تجارب من نوع جديد، تفرضها قوى لها وزنها فى الشؤون العالمية، دون أن تستند بنفس القدر إلى نوع من البناء النظرى كذلك الذى ظل غالبا على الفكر الاقتصادى حتى الآن. يضاف إلى ذلك أنه مع اختفاء المعسكر الاشتراكى، اختفى التنظيم الإقليمى الذى سعى إلى إقامته، حيث ارتبطت أساليبه بأساليب لإدارة الاقتصادات القطرية لم تعد قائمة. وبالتالي فنحن أمام بديل ينشأ وآخر يتوارى عن الانظار، وعلينا أن نتدبر مغزى هذين البديلين بالنسبة إلى مستقبل التكامل الاقتصادى العربى.

غير أن العمل المشترك أوسع مدى من التكامل بمعناه الدقيق. والواقع أن اصطلاح العمل المشترك هو اصطلاح فريد فى اللغة العربية، وهو يؤدى كثيرا إلى الخلط. فالأصل فى استعماله هو سعى إلى عدم التقيد بمفهوم التكامل وما ينشؤه من التزامات، ومع ذلك نجد معظم الباحثين يتحدثون عنه وكأنه والتكامل مترادفان. على الجانب الآخر تحرص الأطراف الخارجية على تفادى المصطلحين، حيث يدور الحديث عن "التعاون الإقليمى" تارة، و"المشاركة" أو "الشراكة" تارة

أخرى. بالمقابل يتصاعد الحديث عما يسمى "البديل العربى"، وهو حديث يضع التكامل العربى فى إطاره القومى على نفس مستوى المقترحات المطروحة رغم تفاوت الصيغ والأهداف. كما يأتى جانب آخر من الخلط من أن الحديث غالبا ما يفتقد الإشارة إلى الأهداف النهائية التى يعتبر تحديدها أساسا لتقييم مدى ما تحققه الصيغ من نجاح، والتعرف على دواعى النجاح أو الفشل. وتكاد الحوارات تنظر إلى التجمع الإقليمى كما لو كان هدفا بذاته. يكاد يصدر بموجبه حكم دامغ على القطرية بالإدانة، بينما يشيع ذكر بعض المؤشرات على أنها دلائل سلبية، فيصبح بذلك غياب هذه الحرية أو تلك، أو ضعف التبادل التجارى البينى، دلائل تجزم بمحدودية فاعلية العمل المشترك، إن لم يكن بفشل التكامل الاقتصادى.

إن هذه الملامح السريعة لما يغلب على الساحة العربية وأدبياتها يحدد لنا المنهجية الأجدر بالاتباع عند النظر إلى مستقبل العمل الاقتصادى العربى المشترك. هناك حاجة أولا، إلى مناقشة المفاهيم، وفى مقدمتها مفهوم العمل المشترك ذاته، وعلاقته بالمفاهيم الأخرى، سواء كانت التكامل فى صورته الدقيقة، أو ما يطرح من صيغ أخرى كتلك التى أشرنا إليها. ثانيا، باعتبار أن التكامل هو الذى يمتلك صيغا محددة ونظريات استقرت إلى حد كبير فى معظم الأدبيات، على الأقل من حيث معالمها، وإن تباينت حول فاعليتها الآراء، فإن من المهم التعرف على معالم الصيغ التى يتوالى طرحها فى الآونة الأخيرة، بطرق برجماتية دون تأسيس نظرى كامل، وإن كانت هناك محاولات لتقديم تبريرات نظرية لدفع الأطراف المعنية إلى قبولها. وأهمية هذا المبحث تعود إلى أمرين: الأول أنه يعالج أمرا يتوقع له أن يسود الفكر المستقبلى العملى، دون أن يلقى ما يستحقه من تحليل علمى حتى الآن، والثانى أنه بعدم تقيده بالأصول التى قام عليها الفكر التكاملى، وبالمراحل التى نظّر لها هذا الفكر، يكون فى الواقع أقرب إلى ما يسمى بالعمل المشترك، الذى تميز بأنه مفهوم متحرر من النظرية وقيودها. ولعل أهم ما فى هذا التحلل من قيود النظرية هو إعادة صياغة أولويات الحركة فى التحرير بين تدفقات عوامل الإنتاج وما تغله من منتجات. ولهذا الأمر أهميته الخاصة بالنسبة للواقع العربى الذى يردد دائما بأنه يتميز بالتفاوت الشديد فى حيازات الدول الأعضاء من الموارد، ومن ثم فى التكامل بينها. ثالثا، علينا أن نجرى تقييما لما يتم طرحه من صيغ. فى ضوء المبحثين السابقين، ووفق مناقشة لما يعتبر معايير مناسبة لقياس فاعلية التكامل أو العمل المشترك بوجه عام. وننتقل فى المبحث الرابع إلى مستقبل العمل العربى المشترك، وما

يتوقع له فى ظل ما هو مطروح على الساحة العربية. سواء على المستويات الإقليمية أو على المستوى القومى، بما فى ذلك ما هو مطروح فى الأوساط العلمية أو على الصعيد الرسمى.

المبحث الأول - مفهوم العمل المشترك وأبعاده

توجه المجتمع العربى نحو العمل المشترك

شهدت بدايات السبعينات تطورات هامة فى الاقتصاد العالمى، ساهم العرب فى صنع جانب منها من خلال نصر أكتوبر ١٩٧٣ وما صاحبه من التفاف العرب معا حوله، وما تلاه من تصحيح أسعار البترول، ثم التوجه نحو حوار عربى أوروبى. وأدت هذه الأمور كلها إلى إعادة النظر فى أساليب العمل المشترك، ورسم استراتيجيات للمرحلة المقبلة، سواء فى مواجهة تغيرات النظام الإقتصادى الدولى وفى القدرات الاقتصادية الذاتية، أو لتكوين رؤى واضحة أمام المفاوض العربى، يستعين بها فى مواجهة الأطراف الأخرى. سواء فى التفاوض الأوروبى، أو فى المنابر الدولية المختلفة، بما فى ذلك هيئة الأمم المتحدة التى كانت قد بدأت تعيد النظر فى النظام الاقتصادى الدولى. والواقع أن تحقيق انتصارٍ كان أزال الغصة التى أصابت العرب فى ١٩٦٧ دون أن يصل إلى حد إزالة جميع آثار العدوان، جعل العرب يصرون على أن يتناول الحوار العربى الأوروبى بصورة خاصة الموقف من القضية الفلسطينية باعتبارها القضية القومية الأولى. غير أن الجانب الأوروبي لم يكن مستعدا لأن يتجاوز الحوار القضايا الاقتصادية التى كانت هاجسه الأساسى فى ظل الرفع المفاجئ لأسعار البترول فى وقت استبد بالعالم الصناعى تضخم ركودى ضاعف من آثاره الاضطراب الذي لم يهدأ بعد في النظام النقدى العالمى. و لم يكن الجانب العربى مستعدا لمثل هذا الأمر. فعلى الرغم من أن جامعة الدول العربية ومجلسها الاقتصادى شكلا المنبرين اللذين تتم من خلالهما مناقشة الموقف العربى من القضايا الدولية والعالمية. فإن أسلوب العمل كان من قبيل رد الفعل، بمعنى أن يشمل جدول الأعمال الأمور التى تشغل المجتمع الدولى، دون أن يتعدى ذلك إلى تكوين رؤية عربية متكاملة تمكن العرب من إثارة قضايا على الصعيد العالمى، كتلك التى كانت تتم أثناء الخمسينات والستينات من خلال مجموعة عدم الانحياز، والتى تمخضت عن إقامة الأنكتاد، وتعديل اتفاقية الجات ومحاولة إنشاء علاقات أوثق بين دول العالم الثالث.

وهكذا أثار التطور الكبير فى قدرات العرب تطلعات إلى رسم استراتيجيات للمرحلة المقبلة.

كان من أولها استراتيجية العمل الاقتصادى العربى التى أقرها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بقراره رقم ٦٣٤ فى١٩٧٣/١٢/٣، فى محاولة للخروج من مأزق التجمد الذى أصاب التكامل الاقتصادى. والاستفادة من الإمكانيات المتزايدة التى حصل عليها العرب. وتلاها تصور لاستراتيجية عربية للتنمية الاقتصادية عرضها مدير عام مكتب العمل الاقتصادي العربي على الدورة الثالثة لمؤتمر العمل العربى فى مارس ١٩٧٤، كما أقر المؤتمر الثالث للتنمية الصناعية للدول العربية فى إبريل ١٩٧٤ الأسس الملائمة لاستراتيجية عربية فى الميدان الصناعى. وتقدمت منظمات أخرى بمقترحات لاستراتيجيات عملها فى معرض الإعداد للحوار العربى الأوروبى. وجاءت هذه التصورات مفتقدة الترابط والتنسيق، إذ أنها لم تنبثق من استراتيجية عامة على الصعيد العربى. ولذلك قرر مجلس الجامعة (قرار ٣٣٧٥ فى ٧٥/١٠/٢١) تشكيل لجنة لبحث أوضاع منظمات العمل العربى المشترك من الناحية التنظيمية. وأوصت هذه اللجنة بتعديل المادة الثامنة من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى لعام ١٩٥٠. المنشئة للمجلس الاقتصادى. بحيث يتحول هذا المجلس إلى مجلس اقتصادى واجتماعى، ويتولى رسم السياسة العامة وتخطيط برامج العمل العربى المشترك فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى، بما يتمشى مع مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ، ويقوم فى الوقت نفسه بالتنسيق بين المؤسسات القائمة وتقييم جهودها. كما تقرر فى إبريل ١٩٧٦ تشكيل لجنة للتقييم مهمتها اقتراح الحلول الكفيلة بدعم العمل العربى المشترك فى المجال الاقتصادى وتقييم جهود الأجهزة العربية. وأعقب ذلك إنشاء لجنة التنسيق بين أجهزة الجامعة. تجنبا للضياع المترتب على التداخل بين أنشطتها. من جهة أخرى أصدر المجلس الاقتصادى قراره رقم ٦٠٠ فى١٩٧٥/١/٨. بتكليف الأمانة العامة بتشكيل لجنة (أسميت لجنة العشرين بحكم عدد أعضائها) لإعداد استراتيجية للعمل الاقتصادى العربى المشترك على ضوء مقترحات الدول والمنظمات العربية[١].

وبعبارة أخرى فإن مصطلح العمل المشترك Joint action شاع استخدامه فى الوطن العربى. دون أن يستند - كالتكامل - إلى خلفية نظرية محددة. فقد جاء تعبيرا عن تعدد مجالات نشاط المؤسسات والمنظمات العربية. التى تكاثرت لتحاكى المنظومة العالمية، خاصة بعد أن تكاثرت الأموال العربية. وتجاوزت التنظيم التكاملى القومى، وهو مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الذى ظل أضعف حلقة فى سلسلة تلك المؤسسات. ومن ثم فهو أوسع نطاقا من التكامل ولكنه أقل

تحديدا وتقييدا. فهو لفظ فضفاض، يعكس على حد قول د. إسماعيل صبرى عبد الله[٢] ثراء اللغة العربية، فهو "أقوى من تعبير التعاون أو التنسيق ... إلخ، ولذلك فهو يراعى الشعور القومى. وهو فى الوقت نفسه أضعف من تعبير الوحدة أو التكامل الذى تخشاه بعض الدوائر ويراه البعض الآخر غير واقعى أو حتى غير علمى". والمشاهد أن معظم الباحثين وكذلك معظم المواثيق تستخدم المصطلح كما لو كان يمثل معنىً متفقا عليه. دون التوقف لحظة لتحديد مفهومه ورده إلى أصوله. فإذا أردنا أن نضع أبعادا لهذا العمل تتفق مع ما تعارف عليه المجتمع العربى، فعلينا الرجوع إلى الوثيقة التى أعدتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وفقا للتكليف الصادر إليها بذلك.

العمل المشترك من منظور وثيقة الاستراتيجية

فى معرض الإعداد للاستراتيجية قدّم الدكتور محمد زكى شافعى، الأمين العام المساعد، رئيس الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية، ورقة تعبر عن تصوره لدور الأمانة العامة والأجهزة والمنظمات العربية فى وضع استراتيجية للعمل المشترك فى الميدان الاقتصادى، أشار فيها إلى أنه قبل أن ترسم الاستراتيجيات القطاعية لا بد من الاتفاق على الأهداف الكبرى للتعاون العربى على الصعيد العام، وهذه تشمل فى رأيه: تعزيز مقدرة العالم العربى على الصمود فى وجه العدو المشترك للعمل على تسريع معدل النمو الاقتصادى والاجتماعى فى العالم العربى لرفع مستوى معيشة الإنسان العربى فى إطار العدالة الاجتماعية والمشاركة الفعلية فى تحديد مصيره ، حيث التصنيع هو عضد التنمية الاقتصادية، دون إغفال التنمية الزراعية، خاصة بالنظر إلى ارتفاع الانكشاف الغذائى العربى ، وقبل هذا كله لا بد من الاهتمام بتنمية الطاقات البشرية حيث إن الإنسان هو المحرك الأول للنشاط الاقتصادى، ورفاهيته هى هدف التنمية، مع وضع الموارد العربية البشرية والطبيعية والمالية فى خدمة تنمية العالم العربى فى مجموعه، مع إيلاء البلاد الأقل تقدما على صعيد العالم العربى أهمية خاصة ومعاملة تفضيلية فى كافة المجالات. وألحقت الأمانة العامة بتلك الورقة مذكرة وضعت فيها الخطوط العريضة لإعداد دراسات فى قطاعات محددة هى، القوى العاملة، وقطاع الزراعة، وقطاع الصناعة (حصر الموارد الصناعية فى الوطن العربى)، وقطاع الخدمات (السياحة والنقل والمواصلات)، وقطاع التجارة الخارجية وقطاع التعاون المالى العربى.

وبعبارة أخرى فقد استجاب الدكتور شافعى للتطور الذى قدّم التنمية على التجارة الخارجية

كأساس للتكامل الاقتصادى. فجعل التنمية العربية هى الشاغل الأساسى للعمل المشترك، فهى من الضخامة والشمول والتشعب بحيث تفوق قدرات دولة عربية بمفردها أو منظمة عربية مركزية، مهما بلغت كفاءاتها الفنية أو إمكانياتها المادية. ولذلك طالب بجعل صياغة الاستراتيجية مهمة قومية يشارك الخبراء العرب فى كافة المجالات من الدول والمنظمات العربية. وأكد ضرورة مناقشة البدائل والخيارات، دون تقيد مسبق بأى منها، وبوجه خاص دراسة بدائل تحقيق التكامل الاقتصادى، سواء فى ذلك الأسواق المشتركة أو المدخل القطاعى أو المشروعات المشتركة أو الاتحادات النوعية وغيرها من الأساليب. وهكذا أعاد فتح ملف التكامل الاقتصادى العربى، وأعطى الضوء الأخضر لمن هاجموا منهج السوق المشتركة، أو ما يسمى مدخل تحرير التجارة، حيث ظلت نتائجه محدودة، بينما أغرى تكاثر الأموال بالتركيز على المشروعات المشتركة.

وأفضت الدراسات واللقاءات التى حشد لها جمع كبير من الخبراء وممثلى الحكومات إلى صدور وثيقة "إستراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك" [٣]، التى صادق عليها مؤتمر القمة العربى الحادى عشر، فى عمان، نوفمبر ١٩٨٠(أثناء غيبة مصر عن الجامعة). وقد سجلت هذه الوثيقة ما "يواجهه الوطن العربى من سلبيات تشكل تحديات مصيرية" على النحو التالى:

١- **التجزئة** التى فرضها وكرسها الاستعمار على الأمة العربية، وقصّر العمل العربى المشترك حتى الآن فى معالجتها والخلاص منها.

٢- **التخلف** الاقتصادى والاجتماعى وما يصحبه من تعميق الفجوة التنموية الداخلية والخارجية والتفاوت الاجتماعى.

٣- **الاستعمار** بشتى صيغه وصوره، خاصة الاستعمار الاستيطانى وتوسعه المتمثل بالوجود الصهيونى.

٤- **الغزو الفكرى** الهادف إلى طمس الشخصية الحضارية العربية وانعكاساته على الذاتية العربية للهياكل وأنماط السلوك الاقتصادى.

وفى التصدى لهذه التحديات، أكدت الوثيقة ضرورة أن يعمل الوطن العربى على إنجاز المهام التالية: **الوحدة** ردا على التجزئة - **والتنمية** الاقتصادية والاجتماعية ردا على التخلف - **والتحرير الشامل** ردا على الاحتلال الاستيطانى والاستعمار - **والأصالة العربية** ردا على الغزو الفكرى.

وتعتبر الوثيقة أن العمل الاقتصادى العربى المشترك، بصفته أحد عناصر العمل العربى المشترك فى جميع أوجهه من نضالية وسياسية وإعلامية وثقافية. يتفاعل مع العمل العربى العام المشترك، فيفيد كل منهما من الآخر. وترى أن العمل المشترك أكثر جدوى وفاعلية من جزئياته القطرية التى تعمل كل منها على حده، كما أن آفاق العمل الاقتصادى العربى المشترك لا تقتصر على مجرد إقامة المشروعات ذات التمويل المشترك، أو حدوث التدفقات المالية والبشرية (وهى، كما هو معلوم، الصيغ التى راجت خلال السبعينات، لا سيما بعد الفورة النفطية) رغم جدواها على طريق التكامل، وإنما تتعدى ذلك إلى إحداث المزيد من الترابط العضوى فى الهياكل الإنتاجية للوطن العربى. ولكون الميزة النسبية التى يتمتع بها الوطن العربى فى مجال الطاقة الهيدروكربونية محدودة الأجل، فلا بد من تكثيف العمل المشترك للتعويض عنها بمزايا دائمة. ويقتضى هذا تعظيم القدرات الذاتية من علمية وتكنولوجية، وهو ما لا يكون إلا بالعمل المشترك، كما يتطلب تخليص الموارد المادية العربية من كل سيطرة أجنبية، وتحرير الاقتصاد العربى من التبعية ورفع قدرته على التفاعل كشريك متساوٍ مع مراكز القوى فى الاقتصاد العالمى.

وهكذا كان الهاجس الأساسى الذى شغل الأذهان هو الأمن القومى والتنمية، مع الأخذ فى الاعتبار أن الأمن القومى يحتاج إلى قاعدة اقتصادية صلبة لا توفرها إلا التنمية الشاملة، وهذه بدورها تفيد حتما من المسيرة القطرية للتنمية، ولكنها تتسارع وتزداد صلابة ورشدا إذا انطلقت الخطط القطرية من تخطيط إنمائى قومى. ومن ثم حددت الوثيقة معالم التنمية الشاملة الجديرة بجهد الأجيال العربية وتضحياتها، والمعبرة عن تطلعاتها الأصيلة والقادرة على توفير الأمن القومى، فى الآتى:

- رفع مستوى الأداء الاقتصادى أى رفع مستوى الإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج القومى ضمن نمط قطاعى متوازن قدر الإمكان، وتطوير قدرة البيئة الاجتماعية والثقافية والسياسية.
- تلبية الحاجات الأساسية المتطورة للمواطنين.
- توفير فرص العمالة المنتجة وخفض البطالة الظاهرة منها والمقنعة.
- إصلاح نظم توزيع الدخل فى كل قطر عربى.
- تحقيق مشاركة شعبية واسعة فى مسيرة التنمية.

- تقليص الفجوة التنموية فيما بين الأقطار العربية.

- الاعتماد القومى على الذات وإزالة التبعية الاقتصادية وإنجاز مهام الاستقلال الاقتصادى.

وتحدد الوثيقة **أهداف العمل الاقتصادى العربى المشترك** التى تقوم عليها الاستراتيجية فى الآتى:

١- تحرير الإنسان العربى وتحرير قدراته المبدعة المشاركة بصفة أساسية فى عملية التنمية والتمتع بثمار التنمية.

٢- الأمن التكنولوجى. بما فى ذلك الأمن الفكرى والأمن العسكرى والأمن الغذائى .

٣- التصدى للوجود الصهيونى ذى الطبيعة الاستعمارية والمرتبط عضويا بالاحتكارات الدولية. والهادف. بعد استيطانه. إلى امتصاص الوجود العربى ذاته. تنفيذا لمخططاته التوسعية.

٤- تسريع التنمية الشاملة المتسمة بتحقيق أكبر قدر من الاعتماد القومى على الذات. والمحققة لأكبر قدر من التناسب بين القطاعات والأقاليم والملبية للحاجات الأساسية المتنامية والمتطورة.

٥- تقليص الفجوة التنموية داخل الوطن العربى فيما بين الأقطار وداخلها.

٦- التكامل الاقتصادى على درب الوحدة الاقتصادية العربية، بما يتطلبه ذلك من إحداث تطوير أساسى فى الاقتصادات العربية وتجسيد الارتباط العضوى الاقتصادى، لا سيما الإنتاجى منه.

٧- إقامة نظام اقتصادى عربى جديد يتسم بالتكامل المحقق للتنمية الشاملة ويمثل نمطا من تقسيم العمل داخل الوطن العربى يحقق التطور والتحرر لأقطار الوطن العربي مساهما بذلك فى إقامة النظام الاقتصادي الدولى الجديد الذى يستهدف إزالة التبعية وإيقاف استنزاف موارد العالم الثالث وإقامة علاقات اقتصادية متكافئة وعادلة ومعمقة بين دوله.

ولأن المدى الزمنى المحدد للاستراتيجية كان هو الفترة ١٩٨١-٢٠٠٠، فقد أعطيت الأولوية لعدد من المجالات، دون استبعاد العمل المشترك فى مجالات اقتصادية أخرى. وتحددت المجالات

ذات الأولوية فى عشرة هى: تحقيق الأمن العسكرى بقدرات ذاتية عربية - تنمية وتطوير القوى البشرية وضمان حرية حركتها داخل الوطن العربى - اكتساب القدرة التكنولوجية المتمشية مع الأهداف الاستراتيجية. خاصة الأمن القومى والتصنيع الأساسى - تحقيق الأمن الغذائى - التعاون فى مجال البحث عن بدائل الطاقة مع اتباع سياسة نفطية تخدم المصلحة العربية - إعداد القواعد الأساسية للتصنيع والتوجه نحو التصنيع المتكافئ والمتكامل فى بناء الصناعات المحورية - التخطيط لتطوير البنية الأساسية وتوفير العناصر الجوهرية لها وفقا للتصور القومى للتنمية وإعادة هيكلة الاقتصاد العربى - تنسيق العلاقات الاقتصادية العربية التجارية والنقدية والمالية مع العالم الخارجى بما يخدم قضايا المصير العربى ويوفر أكبر مردود للأمة العربية - توجيه المدخرات العربية فى داخل الوطن العربى لأغراض التنمية وتعزيز المقومات النقدية والتجارية وفقا لمتطلبات العمل العربى المشترك - وإقامة نشاط تخطيطى على المستوى القومى ينشغل بتحضير خطة التنمية العربية المشتركة ومتابعة تنفيذها. ويكون التخطيط إلزاميا فيما يتعلق بالعمل المشترك وتأشيريا فيما عداه.

وفى تعقيب على هذه الأولويات . يقول الدكتور عبد العال الصكبان[٤]:"ورغم أن هذه الأولويات قد جردت هدف الوحدة من فعاليته، وأغفلت هدف الأصالة وأجلت هدف التحرير واكتفت بالتركيز على جوانب من هدف التنمية، إلا أنها تمثل فى نظر الكثيرين بداية جادة على درب العمل العربى المشترك بعد انتكاسات حادة عاناها هذا العمل مع بداية السبعينات وحتى الآن". ويمكن أن نضيف أن هذه النظرة التنموية تغلب عليها المنظور القطرى. فسواء فى المذكرات التى أعدتها الأمانة العامة، أو فى الاستراتيجية ذاتها، لا تكاد الصياغة تختلف عما يقترحه مخطط قطرى لتنمية قطر بعينه. يتضح هذا أيضا فى القطاعات التى اختارتها الاستراتيجية للتصنيع. وهى: الصناعات العسكرية - الصناعات الأساسية - الصناعات الهندسية ولا سيما صناعات وسائل الإنتاج - الصناعات البترولية والبتروكيماوية والكيماوية - الصناعات الزراعية - صناعات مواد البناء والتشييد. قد يكون من الممكن إحداث نوع من تقسيم العمل فى هذه الصناعات، غير أن العبرة تكون فى الصناعات المتتامة complementary industries، ووضع القواعد التى يجرى بها توزيع هذه الصناعات بين الأقطار، وهو ما لم تتعرض له البرامج التى تناولتها الاستراتيجية فى هذا المجال اكتفاء بالإشارة إلى تحقيق التنسيق، والتأكيد على الترابط العضوى.

المواثيق والاتفاقيات الأخرى للعمل المشترك

إلى جانب وثيقة استراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك دفع الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية. الدكتور عبد الحسن زلزلة، باتجاه تبنى عدد من الوثائق الأخرى التى أعادت صياغة عملية التكامل الاقتصادي على نحو نسخ اتفاقية الوحدة الاقتصادية، وأضاف إلى تلك الوثيقة وثيقة أخرى صادقت عليها نفس القمة (الحادية عشرة، عمان نوفمبر ١٩٨٠) هى" **ميثاق العمل الاقتصادى القومى**"(٥) ، الذى تناول فى بابه الأول القواعد المنظمة **للعلاقات العربية**، وتتضمن ما يلى:

١- تحييد العمل الاقتصادى العربى المشترك، الذى كثيرا ما تعرض لنكسات بسبب خلافات سياسية.

٢- التعامل التفضيلى المتبادل، سواء للسلع أو الخدمات أو المشروعات المشتركة.

٣- الالتزام بمبدأ المواطنة الاقتصادية العربية فيما يتعلق بمعاملة رأس المال والعمل العربى.

٤- العمل من أجل التقليص السريع والفعال للفجوة التنموية والدخلية فيما بين الأقطار العربية وداخل كل قطر منها، وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية الفعالة فى التنمية العربية.

٥- اعتماد مبدأ التخطيط القومى للمشاريع العربية المشتركة كأسلوب لتوجيه وتنظيم وتطوير العمل العربى المشترك. (أنظر التعليق على هذه الصيغة فيما بعد).

٦- الالتزام بمبدأ التكافل في تمويل الحاجات العربية المشتركة، وبخاصة احتياجات الأمن القومى وتنمية الموارد والطاقات البشرية ومشروعات البنى الأساسية، وفى مواجهة العدوان والكوارث.

٧- إعادة النظر فى الاتفاقيات الجماعية المعقودة فى إطار الجامعة لتطويرها وزيادة فاعليتها.

٨- التعجيل بإطلاق حرية المعاملات الجارية العربية والعمل على خلق منطقة نقدية عربية على أساس الدينار العربى الحسابى، وربط رأس المال العربى داخل الوطن العربى بالتنمية التكاملية.

٩- تحرير التبادل التجارى المباشر بين الدول العربية بما يعزز القاعدة الإنتاجية، ومنح المشروعات العربية التكاملية المشتركة معاملة تفضيلية تجاه المشروعات الأجنبية، والتنسيق المسبق فى دخول الأسواق الدولية للحصول على أفضل العروض للسلع الأساسية.

١٠- تطوير الهيكل التنظيمى لمؤسسات العمل الاقتصادى العربى المشترك وأجهزته، الشمولية منها والقطاعية، لزيادة فاعليتها وإزالة الازدواجية وتعزيز التعاون وإحكام التنسيق فيما بينها.

١١- العمل على أن يكون الهدف النهائى لأى تعاون وتكامل اقتصادى عربى الوصول باقتصادات الدول العربية إلى وحدة اقتصادية عربية.

وتناول الباب الثانى العلاقات الدولية:

١٢- وضع القوة الاقتصادية العربية فى خدمة القضايا القومية، وبخاصة القضية الفلسطينية.

١٣- تعزيز التعاون مع الدول النامية على أسس من التضامن، وعلى نحو يدعم جهودها التنموية، ويعزز استقلالها الاقتصادى.

١٤- الإسهام العربى الفعال من أجل إقامة نظام اقتصادى دولى جديد، بهدف إقامة علاقات اقتصادية متكافئة وعادلة ومعمقة بين أطرافه وإلغاء التبعية ووقف استنزاف موارد العالم الثالث، والعمل على تصحيح موقع المجموعة العربية فى داخل تقسيم العمل الدولى الراهن.

١٥- العمل على اكتساب دور قيادى فعال للدول العربية فى المنظمات الدولية لخدمة المصالح القومية العربية وقضايا العالم الثالث.

وكما تضمنت الاستراتيجية قسما خاصا بمواجهة المخاطر المستقبلية للتحدى الصهيونى فإن الباب الثالث للميثاق خصص لمجابهة التحدى الصهيونى، وتضمن:

١٦- تدعيم القدرة الذاتية العربية قطريا وقوميا للتصدى للعدو الصهيونى بالالتزام بمبادئ المقاطعة والوقوف بحزم فى مواجهة الدول المساندة له، ودعم دول المواجهة ومنظمة التحرير.

وأقرت القمة الاقتصادية أيضا "الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية فى الدول

العربية"[٦] التى أسميت بالموحدة نظرا لأنها تضمنت قواعد ضمان الاستثمار إلى جانب المبادئ التى تنظم عملية الاستثمار. كما جرى فى ١٩٨١/٢/٢٧ إقرار "اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية" [٧]، التى اعتمدت مبدأ إقامة "سوق سلعية موحدة" باختيار قوائم سلعية يجرى تحريرها ولكنها عجزت عن تحرير أول قائمة تضم ٢٦ سلعة غير ذات شأن فى تحقيق تكامل بين الأقطار العربية[٨] ، وهكذا تعثرت هذه المحاولة للالتفاف على قرار السوق العربية المشتركة، وتجزئتها سعيا إلى اجتذاب الدول التى تحفظت على الالتزام بمراحلها المتقدمة. غير أن أخطر ما تضمنته قرارات القمة هو المتعلق "بعقد التنمية العربية المشتركة" بهدف تسريع التنمية فى الدول العربية الأقل نموا، وتقليص الفوارق التنموية بين أجزاء الوطن العربى، وتحقيق نمو مطرد لتحسين دخل الفرد، واعتبار عقد الثمانينات العقد الأول للتنمية العربية المشتركة. وخصص له خمسة آلاف مليون دولار تساهم فيها السعودية والعراق والكويت والإمارات وقطر. وقد جاء الاقتراح من جانب الحكومة العراقية [٩] كنوع من المزايدة على الاستراتيجية، وعلى ما تضمنته من تخطيط للتنمية، كان يفترض أن يعالج موضوع العقد. فالمذكرة أشارت إلى فشل منهج تحرير التجارة ومنهج المشروعات المشتركة اللذين كانا أهم المناهج المتبعة فى الماضى، ومن ثم يجب "العودة بالأمور إلى أصولها وربط العمل العربى المشترك بمنهج التخطيط". ولو أن هذا كان المقصود، لوجب اقتراح أن تتضمن الخطة التى نصت استراتيجية العمل المشترك على وضعها فصلا خاصا عن الدول الأقل نموا، بدلا من إصدار قرار منفرد بشأنها. وكانت المحصلة هى إثارة مخاوف الدول البترولية، التى رأت أن المقترحات تصب فى اتجاه ابتداع الوسائل لاقتطاع مزيد من إيراداتها البترولية. ولذلك قررت تلك الدول أن تنفرد بإدارة هذه المبالغ، وإن كان توالى الأحداث فى الثمانينات حال دون تنفيذ القرار.

الخلاصة

اتجه الفكر العربى إلى استخدام مصطلح "العمل المشترك" للدلالة على تعدد المجالات التى أنشئت من أجلها مؤسسات وتنظيمات على الصعيد القومى، سواء فى المجال الاقتصادى أو غيره من المجالات بما فى ذلك عملية التكامل التى سارت على النهج الذى شاع فى الخمسينات، والذى يقوم على المنهج التجارى الذى يعتمد تحرير قوى السوق، بدءا من التبادل التجارى ووصولا إلى الوحدة الاقتصادية الشاملة. وبعبارة أخرى، فإن الحديث عن العمل المشترك لا يعنى بالضرورة

التخلى عن مبدأ التكامل الاقتصادى، بل إنه يمكن أن يشمله، كما تشير الاقتباسات السابقة من الوثائق العربية. غير أن تعدد مؤسسات العمل المشترك، وتغير أوضاع العالم العربى نتيجة لانتصار أكتوبر ١٩٧٣ وتصحيح سعر النفط، فى وقت احتدم فيه الاختلال فى الأوضاع الاقتصادية العالمية و النظام النقدى الدولى، استوجب توجيه العمل الاقتصادى العربى المشترك وفق استراتيجية شاملة، يراعى فيها تكثيف الجهود من أجل استغلال الإمكانيات المتزايدة للعالم العربى. من جهة أخرى فإن تعثر مسار التكامل من خلال السوق أدى إلى تلمس بدائل لتحقيقه، جرى فيها التركيز على ما يسمى المدخل الإنتاجى بصيغه المتعددة. وقد أدى هذا إلى إيلاء اهتمام إلى التخطيط الشامل، الذي تداخلت أبعاده. فوثيقة الاستراتيجية أشارت إلى تخطيط قومى للتنمية، ولكنها فى الوقت نفسه وضعت معالم لتخطيط العمل العربى المشترك، تشارك فيه المنظمات العربية، ويتولى المجلس الاقتصادى والاجتماعى إقرار خطته ثم متابعتها. وفى نفس الوقت أجرى الرؤساء تعديلا على الميثاق بالاستعاضة عن مقترح الخبراء "باعتماد مبدأ التخطيط القومي كأسلوب لتوجيه وتنظيم وتطوير العمل العربى المشترك" بالنص الوارد فى البند(٥) أعلاه. وهو ما قضى على عملية تخطيط العمل المشترك. وعند عرض مشروع الخطة القومية الذى قمت بإعداده بمشاركة عدد من الخبراء العرب رفضها المجلس الاقتصادى (بعد طلب حذف صفة "القومية" عنها). وهكذا تاهت عملية التخطيط، بما فى ذلك تخطيط العمل المشترك. بدعوى تفضيل المشروعات المشتركة، بالمعنى الذى أرادت وثيقة الاستراتيجية تجاوزه، وهو المشروعات ذات التمويل المشترك.

والمشاهد أن تزاحم الإجراءات التى تنتهى إلى التزامات مالية تقع غالبيتها بالضرورة على الدول ذات الفائض، وارتباط ذلك بعمل تخطيطى، يبدأ باستراتيجية وينتهى إلى خطة قومية، أثار تخوف هذه الدول من انتقال السيطرة على مواردها المالية إلى مؤسسات قومية رغم أنها لا تملك حق اتخاذ قرارات فوق وطنية، خاصة مع السعى الحثيث للعراق إلى سد الفراغ الذى نشأ عن غياب مصر بعد اتفاقيات كامب ديفيد. ومع تزايد المخاطر الإقليمية بتولى النظام الخمينى الحكم فى إيران، وانشغال العراق بحرب الخليج الأولى، نشأ تجمع إقليمى مغلق على الدول الخليجية مستبعدا العراق، الذى حاول فى ١٩٧٧ تخطى السوق العربية المشتركة وإقامة سوق خليجية مشتركة. كان من الواضح أن كفته فيها سوف تكون هى الأرجح. وقام هذا التجمع المغلق، ولما يجف مداد الوثائق التى أقرتها القمة. فكان مؤشرا لعدم جدية توقيعات الرؤساء عليها. وإيذانا بتوارى العمل المشترك القومى خلف المنهج الإقليمى[١٠].

المبحث الثانى - تطور مفهوم التكامل الإقليمى

من التعاون الإقليمى إلى التعاون بين الأقاليم

يعتبر التعاون الصيغة الأعم التى تتسم بها العلاقات بين الدول، سواء وقعت فى إقليم بعينه أو انتشرت فى أنحاء متفرقة. وهو يسعى إلى تنظيم العلاقات فيما بينها على نحو يحقق أهدافا تتوخاها كل منها.ومن الوجهة اللفظية يعنى التعاون القيام بعمل مشترك من أجل الوصول إلى غاية محددة أو هدف مشترك common purpose. والواقع أنه أسلوب للعمل يسعى إلى تناول قضايا ذات اهتمام مشترك common concern ، وليس بالضرورة هدف مشترك يتطابق بالنسبة للجميع. فالهدف قد يتخذ أوزانا مختلفة وتفسيرات متباينة لدى كل من الأطراف المشاركة. فالتعاون الذي تعبر عنه وثائق عقود التنمية التى تصوغها الأمم المتحدة ينصب على التنمية،تنظر إليه كل دولة نظرة تتفق وأوضاعها.فالدول النامية تنشد تعزيز تنميتها، بينما تنظر الدول المتقدمة إلى الآثار الاقتصادية والسياسية لها.

وبديهى أن الإقدام على عمل تعاونى أو أكثر بين أطراف معينة يؤدى إلى خلق قدر أكبر من التفاهم المتبادل mutual understanding .فإذا توالت عمليات التعاون لتغطى مساحة كبيرة من القضايا ذات الاهتمام المشترك،فإن هذا ينتقل بالتعاون من جملة عمليات متفرقة ينتهى كل منها بتحقيق الغرض منه، إلى نوع من البناء المؤسسى المولد لعملية تعاون بصورة عمدية تتوسع فيها دائرة العمل إلى قضايا جديدة، تتجاوز ما يندرج ضمن العلاقات بين الدول إلى نواح تدخل بدرجة أساسية ضمن الاهتمامات الداخلية لكل منها، ولكنها تؤثر على نحو أو آخر على الدول الأخرى،أو على أمور تهم أطرافا خارجية، تجد من مصلحتها تعزيز هذا التوجه. ويقود هذا إلى التعاون الإقليمى كتنظيم يضم عددا من الدول المنتمية إلى إقليم، يمتلك من الخصائص ما ييسر له إقامة نظام إقليمى. من أهم هذه الخصائص[١١] التقارب الجغرافى والتجانس فى أنماط الحياة، والتفاعل فى مختلف مناحيها.

هناك أيضا الاعتماد المتبادل interdependence على المستوى العالمى، الذى قد يفضى إلى نوع من الاندماج للكيانات الصغيرة فى نظام عالمى تتحكم فيه القوى الأكبر[١٢]. وقد اتخذ

ذلك فى الماضى شكلا قسريا، من خلال عمليات الاستعمار التى تمكنت بواسطتها الدول المستعمرة من ربط اقتصادات المستعمرات باقتصاداتها، وهيمنت بالتالى على شؤونها الاقتصادية والسياسية، وعمليات اتخاذ القرار فيها، وإن تركت لها أحيانا تحديد أنماط سلوكها الاجتماعى، الذى قد يختار طواعية الاقتداء بالمركز على سبيل التحديث واللحاق بالمدنية. ولكن، باستثناء حالات الاستعمار الاستيطانى كذلك الذى تعرضت له الجزائر، انصبت عمليات الاعتماد المتبادل على تأمين المواد الأولية التى تُدفع المستعمرات إلى التخصص فيها، وعلى توريد عمالة رخيصة لأغراض مدنية أو عسكرية لدول المركز، مع فتح أسواق المستعمرات للمنتجات الصناعية دعما للتصنيع فيها. ومثل هذا التنظيم الإقليمى لا يتطلع إلى إقامة وحدة اندماجية يتشارك أعضاؤها فى إدارتها، وتنصهر مجتمعاتها فى مجتمع واحد كبير، وإن أدى تشابه التعامل مع المستعمرات إلى خلق شعور بالتقارب بينها، يدفعها إلى أن تسعى إلى بناء وحدة بينها عندما تنال استقلالها. وقد ساد شعور من هذا النوع القارة الأفريقية وأقاليمها خلال الخمسينات والستينات، كما أن واقع الوطن العربي جعله يجد فيه سبيلا إلى التنصل من التجزئة القطرية التى فرضها الاستعمار عملا على إحكام قبضته عليه.

يتضح مما تقدم أن مصطلح التعاون يستخدم بمعنيين:

- التعاون كأسلوب عمل، قد يمتد ليغطى أوجها عديدة للحياة، وليشمل دولا عديدة، متقاربة أو متباعدة، أو العالم بأسره. ويستخدم فى أنماط عديدة من الأطر المؤسسية الدولية.

- التعاون كتنظيم لعلاقات دول، تسعى إلى إقامة تجمع إقليمى يتوقع له أن يفضى إلى تدرج فى وثوق هذه العلاقات، وإن لم يشترط له صفة محددة فى مراحله المختلفة، أو فى صورة نهائية يراد لها أن يبلغها.

وفى كلتا الحالتين تكون القضايا المشمولة بالتعاون أو العمل المشترك ذات اهتمام لدى جميع الأطراف، وإن جاز أن تختلف غايات كل منها من إقامة هذا التعاون. فإذا كان الهدف من إقامة التنظيم الوصول إلى اندماج بين الدول المعنية، فى شكل وحدة اقتصادية قد تقترن بوحدة سياسية، فإن التنظيم يعتبر تنظيما تكامليا. والملاحظ أن التنظيمات التعاونية الإقليمية بنيت أساسا بغرض تمكين الدول الأعضاء فى الإقليم من مواجهة أوضاع عدم التكافؤ التى تفرزها آليات

النظام الرأسمالي العالمي. ومن ثم فإن وجود دولة تمثل قلب النظام أو مركزه Core State تنتمى إلى الإقليم وتعمل على دفع مسار التعاون داخله، أمر مقبول، شريطة ألا تكون من القوى الكبرى التي تتحكم فى النظام العالمى الذى يراد مواجهته. وقد تولت مصر هذا الدور سابقا فى الوطن العربى.

وخلال الخمسينات والستينات كان الحديث الشائع ينصب على التكامل بصيغه المختلفة (مناطق حرة أو اتحادات جمركية أو أسواق مشتركة .. إلخ) حيث رأت فيه الدول النامية تعزيزا للتنمية إلى جانب كونه طريقا للوحدة. ومع توالى اضطراب النظام الاقتصادى العالمى خلال السبعينات وتزايد وزن الشؤون العالمية وطغيانها على الشؤون الإقليمية، تراخت دعاوى التكامل وحلت محلها عمليات التآزر والتعاون[١٣]. وأدى تفاقم مشاكل الدول النامية خلال الثمانينات والتوجه الذي تلا تداعى النظم الاشتراكية إلى تغليب نظم ترتبط بالأسواق العالمية إدارةً وتنميةً إلى إعادة صياغة التنظيمات التكاملية بما يُدخل القوى الكبرى أطرافا فى تنظيمات الدول النامية، وظهرت بالتالى صيغة بديلة للتكامل تعبر فى الواقع عن تعاون بين الأقاليم inter-regional cooperation، بحكم تفاوت المستويات واختلاف الأوضاع وتباين الدوافع. فالدول النامية ترى فيه مخرجا من مأزق حاجتها للخروج مبكرا للتعامل العالمى، أما الدول المتقدمة فتسعى لتأمين نفسها بدعم استقرار الدول المتخلفة، وإيقاف الهجرة منها.

الصيغ الكلاسيكية للتكامل الإقليمى

محددات الإقليم التكاملى

إذا تجاوزنا صيغ التعاون الإقليمى سالفة الذكر، فإننا نكون أمام حالة التكامل الإقليمى الذى يتميز بأن الدول المعنية تسعى إلى إحداث تغيرات جوهرية فى العلاقات فيما بينها، بحيث تعمل اقتصاداتها معا كما لو كانت اقتصادا واحدا، بدءا من مجالات معينة إلى أن يشمل ذلك جميع المجالات. بل إن بلوغ الوحدة الاقتصادية بحد ذاته يعتبر، وفق المنهج الوظيفى المحدث neo-functionalism، الطريق إلى بناء وحدة شاملة بمنهج أكثر قابلية للتحقق من الانغماس فى وحدة شاملة وفق المنهج الاتحادى. ومن ثم فإن الفلسفة الأساسية التى يستند إليها التكامل الاقتصادى هى اختيار تلك المجالات التى يؤدى البدء بها إلى توفير فرص أفضل للانتقال إلى

مجالات أخرى، إلى أن ينتهى الأمر بتغطية كافة جوانب عمل الاقتصاد. ويفتح باب التدرج عددا من الاختيارات التى يجب اتخاذ قرار بشأنها:

- مدى شمول جميع قطاعات الاقتصادات الوطنية فى المراحل المبدئية، حيث يجرى التمييز بين التكامل القطاعى والتكامل الشامل.

- **المنهج** الذى يتبع فى التكامل، حيث يجرى التمييز بين منهج التكامل من خلال السوق market integration ، الذى يناسب الدول الرأسمالية، ومنهج التكامل عن طريق التخطيط integration by planning الذى تميز به التجمع الاشتراكى قبل زواله.

- **المدخل** من حيث أنواع المعاملات والأنشطة التى يجرى التركيز عليها فى البداية، إذ قد تجرى المقاربة عن طريق التجارة أو من خلال الإنتاج والتنمية production and development integration ، ومن ثم تتفاوت مراحل التكامل، بما فى ذلك مرحلته النهائية التى يتوقف عندها.

- مدى ثبات **النطاق الجغرافى** للدول التى تحصل على عضوية التجمع الإقليمى، إذ أن التجربة تشير إلى أن الدول المرشحة لتكوين تجمع إقليمى لا يلزم أن تنضم إليه بالضرورة منذ البداية. غير أن هذا قد يلقي أعباء إضافية على الأعضاء القدامى للمساعدة فى تأهيل الأعضاء الجدد ،كما تشهد بذلك التجربة الأوروبية. وتظل هذه القضية موضع جدال سنتناوله فيما بعد[١٤].

التكامل القطاعى

وإذا كانت التجربة الأوروبية قد جعلت البدء بالتكامل القطاعى احتمالا واردا ، فإن مدلول التجربة يشير إلى أن جدواها تعود إلى أنها أثبتت إمكانية أن يتولى الأمر على المستوى الإقليمى سلطة فوق وطنية تساندها هيئة قضائية. أى أن فائدة جماعة الفحم والصلب تعود إلى إثبات فاعلية التنظيم الذى جرى تطبيقه لتحقيق التكامل، وليس لبيان جدوى التكامل فى ذلك القطاع للدرجة التى تهيئ لقبول تكامل أعم. فقد ساد خلاف أثارته بريطانيا بتفضيل التوقف عند منطقة تجارية صناعية حرة، بينما دافعت مجموعة البنيلوكس - مؤيدة من فرنسا- عن التوجه نحو جماعة أوروبية رأت فيها ألمانيا فرصة لأن تسترد اعتبارها السياسى،ووجدت فيها إيطاليا ما يساند اقتصادها الضعيف. ونشير هنا إلى أنه رغم الدافع القومى إلى الوحدة الأوروبية، فإن مواقف الدول من التجمع الإقليمى حددته تقديراتها لمصالحها القطرية، وهو اعتبار يجري انتقاده عربيا من منطلق أن كل ما

هو قطرى مضاد للقومى. وإذا كانت أهمية قطاع الفحم والصلب تعود إلى الدور المحورى الذى كان يلعبه فى صناعة ترسانة الحرب والدمار بالنسبة إلى دول كانت تبحث عن السلام بعد حروب طاحنة، فإن هذا القطاع لم تعد له أهمية تذكر الآن فى ظل التطور التكنولوجى الهائل الذى شهدته الصناعات الحربية والمدنية معا. وعلى أى حال فإن التحول إلى المستوى الكلى الذى تديره سلطة فوق وطنية قد أصبح واقعا عمليا، ومن ثم فإن التكامل القطاعى لم يعد له نفس الأهمية التى علقت عليه فى بدايات التطبيق العملى عند منتصف القرن الحالى، على الأقل بالنسبة للمنهج القائم على التكامل من خلال السوق.

التكامل كحالة وكعملية

ولسنا في حاجة إلى التذكير بأن الصيغة الكلاسيكية للتكامل الإقليمى وفقا لهذا المنهج، فى تركيزها على العلاقات الاقتصادية بين الدول، تستند إلى نظرية التجارة الدولية، التى كانت تميل إلى استبعاد كل ما يعوق تدفقات التجارة، مع التأكيد على أن انسيابها يؤدى إلى زيادة كفاءة الإنتاج وتوسعه، وفق مقولة روبرتسون بأن "التجارة محرك النمو". ومن ثم فإن الفكر الاقتصادى الغربى يشير إلى عدد من الأشكال التى يمكن أن يتخذها التكامل الاقتصادى، وهى منطقة التجارة الحرة، والاتحاد الجمركى، والسوق المشتركة والاتحاد الاقتصادى، والوحدة الاقتصادية أو الاندماج الاقتصادى الكامل[١٥]. وكان هذا تطويرا للنظرة التى ركزت على الاتحاد الجمركى باعتباره الصورة التي سادت منذ القرن التاسع عشر، سواء داخل دول اتحادية كالولايات المتحدة وسويسرا، التى أمكنها بإسقاط الحواجز التى كانت قائمة بين ولاياتها أن تحقق اتساع السوق أمام صناعاتها التى اكتسبت قوة تغزو بها باقى العالم، أو بين عدد من الولايات التى كانت تتطلع إلى الوحدة السياسية كالولايات الألمانية، فى وقت كانت أهم الموارد السيادية هى الرسوم الجمركية. ويثير هذا تساؤلا حول المقصود بالتكامل الإقليمى وحدوده. فإذا كانت كل من الصور المذكورة تمثل تكاملا، فإن هذا يعنى اعتبار التكامل بمثابة حالة، لها عدة صور. أما إذا كانت تمثل، كما حاول بيلا بالاسا أن يثبت، مراحل لعملية تنتهى بالاندماج الاقتصادى الكامل، فإن التكامل ينصب على هذه المرحلة النهائية، ويكون لتتابع المراحل منطقه النظرى ودواعيه العملية[١٦].

دور تحرير التجارة فى التكامل

والواقع أن قصر المرحلة الأولى على تحرير التبادل التجارى، سواء توقف عند التحرير أو ذهب إلى الاتفاق على توحيد الجدار الجمركى، هو بمثابة حل وسط بين ترك الاقتصاد الوطنى يواجه ما تنطوى عليه حرية التجارة مع باقى العالم من عوامل عدم التكافؤ،وبين الاحتماء داخل حدوده خلف جدر تبرر بمقولة الصناعة الناشئة، ولكنها غالبا ما تنتهى إلى ترسيخ اعتبارات عدم الكفاءة. لذلك فإن هذا التحرير الإقليمى يشترط ألا يصحبه رفع للجدار الجمركي الإقليمى يؤدى إلى تحويل تجارة ينشر عوامل عدم الكفاءة على النطاق الإقليمى، على النحو الذي أثاره فاينر[١٧] والذى يظل يردد فى هذا الصدد حتى الآن. ومن الطبيعى أن تركز الدول المتقدمة بما حققته هياكلها الإنتاجية من تقدم على البدء بالتجارة بغرض إعطاء جهازها الإنتاجى دفعة إضافية، تعوض عن قصور حجم الطلب المحلى عن بلوغ مستوى يلبى متطلبات التشغيل الكامل. أما الدول النامية فترجو أن يعاد تشكيل هيكل الطلب على النحو الذى يعطى فرصة لتطوير جهازها الإنتاجى بما يغاير الأسس التى يفرضها تقسيم عمل دولى يتسم بعدم التكافؤ،أى أن التجارة تأتى كناتج لتطوير الإنتاج وليس العكس. وغالبا ما تأخذ هذه الدول بقدر من التخطيط، إذ أن قوى السوق المطلقة تعيد استنساخ عوامل عدم التكافؤ التى يتصف بها تقسيم العمل الدولى الذى يعطى فرصة أفضل للتطور للدول السابقة إلى النمو على حساب الدول الأقل تقدما. يذكر فى هذا الصدد أن العبرة ليست بمجرد التحول من سياسات الإحلال محل الواردات إلى تعزيز القدرة على التصدير، فقد كان التوجه إلى الإحلال مرجعه تراجع النمو فى اقتصادات أفرطت فى الاعتماد على التصدير المتركز فى منتجات أولية، تاركة المجال للدول المتقدمة للتخصص فى الأنشطة التى تتمتع بمرونات طلب دخلية عالية. فإذا كان هيكل الطلب العالمى يعوق حصولها على نصيب مقبول من الطلب على منتجات تسعى إلى التخصص فيها من هذا النوع، فإن التكامل الإقليمى يفتح أمامها سوقا أوسع. وبناء عليه فإن الدور الذى تلعبه التجارة يختلف بشكل جذرى بين مجموعتى الدول. فالفرض الضمنى الذى تنطوى عليه نظرية التجارة الدولية هو أن الدول التى تسعى إلى تكامل تبدأ من وضع أقرب إلى الاكتفاء الذاتى، وهو ما يجعلها على استعداد للتخلى عن بعض الأنشطة الأقل كفاءة مقابل الحصول على نصيب أكبر من الأنشطة التى تتمتع فيها بكفاءة أعلى. أى أن المشكلة التى تواجهها الدول المتقدمة هى إعادة تقسيم العمل فيما بينها.أما الدول الأقل تقدما فهى بحاجة إلى الدخول فى أنشطة جديدة،

حتى ولو كانت قد سعت إلى الإحلال محل واردات من منتجات نهائية، إذ أن التوسع الإنتاجى يجد مجالا أرحب فى مستلزمات الإنتاج المتطورة خدمية كانت أم صناعية. ومن هنا تأتي أهمية التركيز على الإنتاج، لأن مؤشرات التبادل التجاري التي تعبر عنها قوى السوق هي التى فرضت التخصص الذي يراد تغييره. بعبارة أخرى،فإنه بينما تكون اقتصادات الدول المتقدمة متكاملة فى الأساس، فإن اقتصادات الدول النامية متوازية parallel، ولا يعقل أن تتنازل عن بعض تخصصاتها من أجل إعادة تقسيم العمل فيما بينها، لأن التخصص موجه إلى السوق العالمية، وهو يمثل غالبية إنتاجها، ولا ينتظر للطلب الإقليمى أن يوجد بديلا للطلب العالمى.

التنمية التكاملية والتكامل الإتمائى

يتضح مما تقدم أن الخطأ الذى وقعت فيه الدول النامية، والعربية منها، هو محاكاتها للنموذج الذى طبقته الدول الرأسمالية المتقدمة دون توفر متطلباته. وبالتالى فإن البدء بالتكامل الإنتاجى هو الطريق إلى تهيئة الأساس الذى تقوم عليه التجارة، وهو ما يعنى البدء بتنمية تكاملية أي تنمية مطلوبة من أجل توفير متطلبات الانتقال إلى مراحل أكثر تقدما من التكامل،ليتولى التكامل بعد ذلك تعزيز جهودها التنموية[١٨]. ولقد أدركت المجموعة الاشتراكية هذه الحقيقة، فبدأت تجمعها بتنظيم لما يسمى المعونة المتبادلة mutual assistance ولم تنتقل إلى التكامل بمعنى "تقسيم العمل الاشتراكى" إلا فى الستينات. غير أن الخطأ الذى وقعت فيه تلك المجموعة هو أن المعونات، بحكم تقديمها من الدول الأعضاء السابقة إلى التقدم (أساسا الاتحاد السوفيتى، وإلى حد ما ألمانيا وتشيكوسلوفاكيا) أدت إلى إعادة استنساخ أنماط النمو الاقتصادى فى هذه الدول بغض النظر عن مدى ملاءمتها لأوضاع الدول المتلقية للمعونة، بينما ذهب بعض الدول الأخيرة إلى رفض فكرة تقسيم العمل والعمل على بناء درجة أعلى من الاكتفاء الذاتى. ومن ثم فإن مرحلة التنمية التكاملية تحتاج إلى تصور أكثر عمقا لتطوير الهياكل الاقتصادية القطرية على نحو يحقق تواصل تنميتها فى إطار تكاملى[١٩].

حرية انتقال عناصر الإنتاج

وسواء كان البدء بتحرير التجارة أو بتطوير الإنتاج من أجل إنشاء قاعدة للتبادل التجارى، فإن تحرير انتقال عناصر الإنتاج، وبخاصة التحرير الكامل لانتقال العمال، والبشر عموما، يؤجل إلى

ما بعد استقرار إعادة تقسيم العمل، إذ أن حيازات الدول من العناصر هى التى تلعب الدور الرئيسي فى تحديد المزايا النسبية التى يتم بموجبها ذلك التقسيم. وكما هو معلوم، فإن نظريات التبادل الدولى منذ وضع أولين صياغته لها فى ١٩٢٤ بما يعرف بنظرية هكشير-أولين، سعت إلى إثبات أن هذا يؤدى إلى تقارب معدلات العائد للعناصر لجميع الاقتصادات دون حاجة لانتقالها عمليا. وبالتالى فإن هدف انتقال عناصر الإنتاج بعد أن تستقر أوضاع الاتحاد الجمركى وما يؤدى إليه من إعادة تقسيم العمل هو معالجة التقلبات الدورية والعارضة التى تتعرض لها الاقتصادات الأعضاء، بما يضمن مستويات أعلى من التوظيف وتفادى أن تحول معوقات انتقال العناصر دون الاستفادة من الفرص التى تتهيأ نتيجة تطور بعض الأنشطة فى مناطق لا تتوفر فيها كل العناصر بالنسب الكافية، أو تمنع العناصر التى يصيبها التعطل بسبب تعرض أنشطة معينة إلى الانكماش، من الاستفادة من فرص قائمة. ومعنى هذا أن انتقال العناصر يستهدف معالجة اختلالات توزيعها النسبى نتيجة تغير اقتصاديات بعض الأنشطة، وليس لتعويض الاختلافات المطلقة التى تؤدى إلى إبقاء بعض العناصر معطلا مهما كانت دوال الإنتاج المعروفة فى مجال السلع الاتجارية tradable goods، أخذا فى الاعتبار مقتضيات توازن كل من الاقتصادات الأعضاء ومتطلبات استيفاء احتياجاتها من السلع والخدمات غير التجارية.

ولهذا الاعتبار أهميته بالنسبة للمنطقة العربية التي كثيرا ما يشار إلى تفاوت هبات أقطارها من الموارد على أنه من دواعى التكامل، إن لم يكن هو المبرر الأساسي له. فمن ناحية أمكن لبعض الدول العربية أن تُراكم أموالا تفوق قدراتها الاستيعابية الآنية، وهو ما تُرجم بأن الوطن العربي يتميز عن غيره من أقاليم العالم الثالث بأن لديه إمكانات استثمارية يمكن أن توجه إلى المناطق الفقيرة فى رأس المال. ومن ناحية أخرى فإن النقص الملموس فى القوى العاملة لدى بعض الدول يقابله زيادة لدى دول أخرى، مما ترتب عليه حركة لا مثيل لها فى أى منطقة أُخرى للقوى العاملة، مصحوبة بعزوف من جانب الدول المستقبلة للعمالة عن تنظيم الحركة من خلال اتفاقيات متعددة الأطراف. ومع ذلك تتكرر ملاحظة أن الواردات البينية (وهى المقياس التقليدي لدرجة التكامل) تراوح مكانها على مدى عدة عقود، وهو ما يعنى أن حركة عناصر الإنتاج لم تحقق التكامل المنشود. ويلاحظ فى هذا الصدد ما يلى:

أن ما يتوفر للدول العربية الغنية هو تكاثر مالى وليس تراكم رأسمالى[٢٠]. وقد يفيد هذا فى

تمويل الاستثمارات، ولكن هذا يعنى إنفاقا على واردات سلع رأسمالية من الدول المنتجة لها، وهى تقع خارج الوطن العربى. وبالنسبة للدول المستضيفة يستوى الأمر طالما أن التمويل يأتى من خارجها، اللهم إلا إذا كان المقصود ألا يغالى رأس المال العربى فى ربحيته، وهذا أمر يخرج عن نطاق الاعتبارات الاقتصادية. فإذا أمكن للدول المصدرة لرأس المال أن تحصل على عائد خارجى يفوق ما تستطيع الدول المستضيفة دفعه لرأس المال المستثمر كان العائد الكلى أكبر.

إن حركة اليد العاملة لم توظف فى بناء قدر أكبر من التكامل العربى، بل اتجهت إلى سد نقص فى المعروض المحلى لدى الدول المستضيفة بالمقارنة بطلب تحدد فى إطار تنمية قطرية. ولذلك نجد أن استكمال هذا النقص تم عن طريق استجلاب عمال ليس فقط من داخل الوطن العربى، بل ومن خارجه، وبزوال الحاجة يجرى الاستغناء عن هذه العمالة. بل إن العمالة غير العربية، لا سيما الآسيوية، تبدو أكثر تفضيلا لدى القطاع الخاص، خاصة بعد استكمال البنية الاجتماعية التى كان للعرب دور مهم فى بنائها، وفى ضوء الضغوط الاجتماعية التى تجلت أثناء أحداث الخليج الأخيرة. ومن ثم فهى هجرة استكمالية وليست متتامة supplementary not complementary[٢١].

وعندما تنتقل عناصر الإنتاج بهذه المقادير الضخمة فإن الدول المستضيفة قد تستفيد منها فى إقامة أنشطة تتعذر بدونها، وفى المقابل تتولد تدفقات تتباين فى أنواعها. فمقابل انتقال رأس المال ينتقل نوعان من التدفقات: أولهما عائدات رأس المال، ومثله كمثل تحويلات العاملين المغتربين هو انتقال لأموال للطرف المرسل يتركز أثرها المباشر فى تزويده بعملات أجنبية تتوقف جدواها على أسلوب التصرف فيها. وهذا يختلف بصورة جوهرية عن التدفق السلعى فى شكل صادرات، والذى يقترن تأثيره النقدى بتأثير آخر إنتاجى عن طريق ما يعرف بمضاعف التصدير. ولذلك نجد أن غالبية الدول المصدرة لعناصر الإنتاج لم تتمكن من الاستفادة بصورة بناءة من هذا الانتقال. فالدول المصدرة لرأس المال (ولا نتحدث هنا عن نزوح رأس المال وتأثيراته السلبية على الدول ذات العجز) قامت بتصديره فى المقام الأول بسبب عدم وجود فرص استثمارية محلية لها أفضلية على الفرص الخارجية ذات الجاذبية الأقوى. أما الدول المصدرة للعمالة، فإن سيطرة العاملين على التحويلات يجعلها توجه إلى استخدامات يغلب عليها الطابع البذخى فى الاستهلاك أو الطابع الهامشى فى الاستثمار. ولعل تصاعد المديونية المصرية فى نفس الفترة التى تصاعدت فيها حصيلة تحويلات المغتربين خير شاهد على هذه الحقيقة. أما النوع الثانى من التدفقات،

والذي قلما يشار إليه، فهو تيار القرارات الإنتاجية التى يمتلكها أصحاب رأس المال الأجنبى. وسوف يتضح مغزاه عند الحديث عن الصيغ الحديثة للتكامل الإقليمى. ويندرج فى هذا المشروعات المشتركة التى تتخذ شكل شركات ذات تمويل مشترك والتى انتقدتها بحق وثيقة استراتيجية العمل المشترك.

والخلاصة أن حركة عناصر الإنتاج لا تصنع تكاملا، خاصة إذا كانت موجهة لتصحيح خلل هيكلى فى الدول المعنية، لأن معنى هذا الخلل هو عدم تكامل الاقتصاد المحلى لكل منها داخليا، وهذا أمر يختلف عن بناء تكامل اقتصادات دول مع بعضها البعض.أما الحركة التى تعقب إعادة تقسيم العمل فيما بين هذه الدول فإنها تعمل على استمرار التكامل القائم بين اقتصاداتها والاستفادة من الفرص التي يتيحها. وتكون العبرة فى ذلك هى بإنجاز المرحلتين المبدئيتين وهما استكمال الأجهزة الإنتاجية لكل دولة (وهو ما يكون متحققا أصلا بالنسبة للدول المتقدمة) والتوسع فى التبادل وفق إعادة تقسيم عمل بين هذه الأجهزة. وبالتالى، فإن تفاوت الموارد بالصورة الحادة السائدة فى مستويات النمو المتدنية كتلك التى تعيشها الدول العربية، لا يدفع باتجاه التكامل البينى، بل الاستكمال المحلى. وتظهر أهمية التنمية التكاملية فى أنها تعطى الاستكمال المحلي صبغة تمهد لإقامة تكامل بينى.

حركة المعونات المالية

ولا تقتصر الحالة العربية على انتقال الأموال لأغراض التبادل الاقتصادى، بل لعل أهم ما يميزها هو ارتفاع حركة المعونات فيما بينها أخذا وعطاء. فالدول ذات الفائض سعت إلى المساهمة في مساندة التوازن الاقتصادى العالمى من ناحيتين. الأولى هى تجاوز إنتاجها المحلى حاجاتها الآنية، وهو ما فرضه تركز الموارد البترولية داخل أراضيها، مما يجعلها تنتج وفق حالة الطلب العالمى وليس حاجتها المحلية، مستنفدة بذلك ثروة قابلة للنضوب، وبالتالى فعليها أن تقوم بتوجيه الحصيلة إلى نوع بديل من الأصول وليس للإنفاق الجارى. الناحية الثانية هى معالجة ما يترتب على تركز الفوائض الجارية لديها، وهو ما يواجهه عجز لدى دول أخرى، يكون وقعه شديدا على الدول النامية، خاصة إذا كان السبب فى الفائض ارتفاع فى أسعار البترول بسبب إفراط الدول الصناعية فى استهلاكه. ولذلك نجد أن الدول البترولية العربية أسهمت مساهمة بارزة فى تعويض الدول النامية

التى تضررت بشدة من ارتفاع أسعار البترول خلال السبعينات بوجه خاص. يضاف إلى ذلك اعتبارات التضامن والتكافل التي تسود بين دول العالم الثالث، لا سيما الدول الإسلامية والعربية .على الجانب الآخر فإن الظروف التي عاشها الوطن العربى بسبب احتلال فلسطين، وما ترتب عليه من إعادة تشكيل البنية الأساسية للمشرق العربى، والحروب التى تحملتها دول المواجهة، أنشأت نوعا من تقسيم العمل بين الدول العربية، ساندت بموجبه الدول الغنية شقيقاتها المتضررة من أعباء الحروب. وترتب على هذا كله أن اتجه قدر كبير من المعونات من الأولى إلى الثانية، الأمر الذى جعل المنطقة العربية أكثر اعتمادا على المعونات الخارجية عن باقى مناطق العالم الثالث[٢٢].

وقد نشأ عن كل ما تقدم تشابك كبير فى المصالح بين الدول العربية، دون أن ينشأ عن ذلك تكامل حقيقى. وأبرز مثال على ذلك الأردن الذى يعتبر من أكثر الدول اعتمادا على المعونات التى كانت تأتيه من الدول العربية حتى حوالى عقد مضى، والتى عززتها استثمارات مولتها تحويلات المغتربين وأموال المهاجرين لأسباب سياسية، وفى مقدمتهم اللبنانيين، فضلا عن المساعدات الإنمائية .

جدول رقم (١)

نصيب الأردن من المعونات الإنمائية العربية

(متوسطات سنوية بمليون دولار)

المعونات	١٩٧٤-٧٨	١٩٧٩-٨٣	١٩٨٤-٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
للأردن	٢٧١,٤	٩١٨,٦	٤٣٢,٧	١٢٥,٢	٤٢٥,٤	٤,٣
الجملة	٢٦٩٥,٢	٣٦٥٩,٤	١٦٥٧,٣	٣٩٥,٧	٤٧٣١,٤	١٤٦٦,٢
النسبة	١٠,٣	٢٥,١	٣٠,٤	٣١,٦	٩,٠	٠,٣

المصدر:

صندوق النقد العربى وآخرون: التقرير الاقتصادى العربى الموحد. أعداد متفرقة.

وعندما تراجعت الموارد العربية فى منتصف عقد الثمانينات بدأت أوضاع الأردن فى التراجع، وهو ما يزال يعانى من هذا التراجع خاصة بعد أن تدخلت عوامل سياسية بسبب عواقب حرب الخليج. والأردن من الحالات القليلة التى طبقت مراحل السوق العربية المشتركة، وأتاحت حرية الانتقال بما أنشأ لديه هجرة في الاتجاهين .يضاف إلى ذلك أن تجارته الخارجية تعتمد بشكل واضح على التعامل مع الدول العربية، كما يتضح من الجدول(٢):

جدول رقم (٢)

نصيب الدول العربية من التجارة الخارجية للأردن

(مليون دولار)

التجارة	١٩٧٤-٧٨	١٩٧٩-٨٣	١٩٨٤-٨٨	١٩٨٩-٩٣	١٩٩٤
الصادرات					
العربية	٨٢,٨	٢٦٦,٥	٣٣٠,٩	٣٥٥,٩	٢٥٧,٦
الكلية	٢١١,٥	٥٤٧,٨	٨١٠,٣	١٠٣٥,٧	١٠٣٧,٢
النسبة ٪	٣٨,٢	٤٨,٩	٤١,٥	٣٤,٧	٢٤,٨
الواردات					
العربية	١٨٠,٢	٢٦٥,٥	٦٧٤,٢	٦٢٩,٧	٣٠٥,٩
الكلية	١٠٢٤,٥	٢٧٢٩,٣	٢٦٩٥,١	٢٨٤١,١	٣٢٣٦,٤
النسبة ٪	١٧,٦	٢٣,٨	٢٥,٠	٢٢,٦	٩,٥

المصدر:

صندوق النقد العربى: التجارة الخارجية للدول العربية. أعداد متفرقة.

وبعبارة أخرى، فإن كبر اعتماد الأردن على العلاقات البينية العربية فى ظل اعتماد المنطقة العربية كلها على العالم الخارجى، جعله ضحية التقلبات التى تعرضت لها هذه الأخيرة بسبب عوامل خارجية، كما عرضه للضغوط السياسية التى تبذلها بعض الدول العربية بحكم واقع علاقاته معها. ويبدو أن هذا هو ما جعله يعيد حساباته، فهو يتفاوض حاليا مع الاتحاد الأوروبى على اتفاقية مشاركة، بالإضافة إلى سرعة اندفاعه نحو تعزيز علاقاته مع إسرائيل. بالمثل نجد أن اليمن بدأ يتجه إلى تجمع المحيط الهندى، بعد أن تعرض لضغوط بسبب موقفه من أزمة الخليج، فضلا عن خصوصية علاقاته مع المملكة السعودية. وقد أوضحت الاضطرابات التى أعقبت حرب الخليج الثانية مدى تشابك العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية، دون أن يقوم تكامل إقليمي بالمعنى الدقيق بينها. بل إن تضرر دول آسيوية، مثل تركيا من عواقب تلك الحرب، يشير إلى ما ترتب على حركة العمالة وما صاحبها من تدفقات مالية من روابط بين دول الخليج البترولية ودول غير عربية، ولم يقل أحد إن هذه الروابط كانت نتيجة عمل مشترك. ومن ثم فإن ما جرى على المستوى العربى لا يختلف فى جوهره عما حدث على نطاق أوسع، كان مرجعه أوضاع الدول البترولية ذات الاقتصادات الهشة. وبناء عليه يتأثر الاقتصاد العربى بما تعانيه هذه الاقتصادات من مشاكل بسبب الاضطرابات السياسية، وبسبب اهتزاز أسواق البترول، وبسبب ضغوط أطراف أجنبية لتوجيه مزيد من الموارد المالية العربية إلى التسليح فى وقت يقال إن المنطقة تتجه فيه إلى السلام، والعمل على استنفاد الأرصدة المالية العربية فى الخارج حتى تصبح الدول التى كانت تستخدم قوتها المالية الخارجية فى تعزيز مواقفها الدولية، شديدة الاعتماد على مواردها الجارية، مما يضعف تحكمها فى مواردها البترولية[٢٣]. فضلا عن ذلك فإن التطورات الداخلية فى هياكل الدول البترولية الخليجية، بعد استكمال بنياتها الأساسية واتجاهها إلى تنويع اقتصاداتها، وتعرضها إلى ضائقات اقتصادية ومشاكل اجتماعية وسياسية، حملتها على تغيير سياساتها تجاه العمالة الوافدة، خاصة بعد نمو قاعدتها السكانية وتطور مستوياتها التعليمية.ويؤدى هذا كله إلى تقليص استيراد العمالة من جهة، والقدرة على، والرغبة فى، تقديم المعونات المالية.

تنسيق السياسات

أدى الاستناد إلى نظرية التجارة الخارجية إلى جعل التحليل النظري للتكامل الاقتصادى يتوقف عند حدود الاتحاد الجمركى، أما ما يلى ذلك فهو من قبيل تطبيق للسياسات الاقتصادية

التى تتعلق بإدارة شؤون الاقتصاد الوطنى مع الامتداد بها إلى مجموعة من الدول. ويجرى التمييز بين مرحلتين تسبقان الاندماج الكامل، وهما مرحلة السوق المشتركة التى يتم فيها تحرير انتقال عناصر الإنتاج،أو ما يطلق عليه تكامل عناصر الإنتاج factor integration، ومرحلة الاتحاد الاقتصادى economic union التى تسعى فيها الدول الأعضاء مجتمعة إلى اتباع سياسات اقتصادية تهدف لتحقق التنمية والاستقرار الاقتصاديين لها جميعا. ولذا يطلق على هذه المرحلة اسم تكامل السياسات policy integration، وهو ما يقتضى تجاوز عمليات التنسيق التى تلزم لتحقيق الحريات التى تطلق فى المراحل السابقة إلى رسم سياسات مشتركة تلتزم بها جميع الدول الأعضاء، وهو ما يعنى قيام سلطة فوق وطنية بمسئولية رسم السياسات، وينتقل التكامل بذلك مما أسماه تنبرجن التكامل السلبى إلى التكامل الإيجابى[٢٤] .ونظرا لأن متطلبات تكامل الأجهزة الإنتاجية تكون قد تحققت فى المراحل الأولى، فإن التنسيق ينصب خلال مرحلة الاتحاد على السياسات النقدية فى المقام الأول، وعلى السياسات الأخرى التى تستخدم فى إدارة الشؤون الاقتصادية، وهو ما يقتضى تغليب المنظور الجماعى على المنظور القطرى.

غير أن الكتاب المعنيين باقتصادات الدول النامية يرفضون هذه المرحلية التى تحكمها النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية، ويحبذون التبكير بعمليات تنسيق السياسات منذ البداية. ولذلك يعرف بيندر "التكامل الاقتصادى بأنه يضم، إلى جانب إزالة عوامل التفرقة بين الفاعلين الاقتصاديين التابعين للدول الأعضاء، صياغة وتنفيذ سياسات منسقة ومشتركة بالقدر الذى يكفل تحقيق الأهداف الاقتصادية وأهداف الرفاهة لهذه الدول[٢٥]" وبعبارة أخرى فإن المهم ليس هو مجرد بيان الأدوات التى يمكن استخدامها من أجل تحقيق التكامل، بل يجب أيضا توظيف التكامل نفسه من أجل تعظيم القدرة على الأهداف القطرية، وهو ما يتجاوز عمليات استكمال مقومات الحرية الاقتصادية على المستوى الإقليمى. غير أن هذا يفتح الباب على مصراعيه أمام مختلف السياسات دون تحديد. لذلك يفضل الكاتب المجرى فاجدا التوجه فى مرحلة مبكرة إلى التكامل الإنتاجي التنموي وهو ما يعنى "الارتقاء بمستوى الفروع الصناعية التى لا تستطيع بلوغ الحجم الأمثل داخل الحدود القطرية ..إلى المستوى الدولى، وبرمجة نشاطها على نطاق الإقليم"[٢٦]. وفى رأيه أن هذا التمييز بين التكامل التجارى عن طريق إزالة عوائق التجارة والتكامل التجارى عن طريق برمجة الصناعة ينطبق على الاقتصادات المتقدمة التى تعمل وفق حرية السوق، كما ينطبق على الدول

الاشتراكية والنامية. وتصبح القضية هي مدى الاعتماد على كل من الأسلوبين. وتشير تجارب الدول النامية إلى وجود ثلاثة مناهج[٢٧]:

١- الالتزام قدر الإمكان بقوى السوق مع إعطاء توجيه عام للتخصص الصناعى وترك التنفيذ للمنشآت الإنتاجية (عادة من القطاع الخاص) وقيام الجهاز الإقليمى بتحرير التبادل التجارى للفروع التي يتم التفاهم بشأنها (وهو ما حاولته رابطة التجارة لأمريكا اللاتينية، غير أن محاولتها تعثرت نظرا لأن المنتجين فى الدول كبيرة الحجم فضلوا الاكتفاء بالأسواق المحلية).

٢- الجمع بين تحرير التجارة ونوع من التخطيط الصناعى،يتم بموجبه الاتفاق على توزيع صناعات تكاملية على الدول الأعضاء، وهو ما حاولته معظم التجمعات التكاملية ولكن أغلبها لم ينجح.

٣- إعطاء التخطيط موقعا متميزا من خلال برامج مشتركة في فروع تحقق تقدما صناعيا عما يتحقق قطريا وتعزز التكامل بين الدول المعنية، مع إخضاع تحرير التجارة لمتطلبات هذه البرامج. وهذا هو ما سعت إليه الجماعة الأندية، إلا أن تقدمها فيه عاقه تدخل قوى أجنبية وعابرات القوميات.

وهكذا فإن اتباع سياسات منسقة أو مشتركة لا يمثل بالضرورة مرحلة قائمة بذاتها، ولكن مضمون هذه السياسات يتحدد وفق طبيعة المشاكل التى يواجهها التجمع الإقليمى ونوع الأدوات التى يوظفها فى تحقيق تكامله. وهكذا نجد الاتحاد الأوروبى مثلا يبادر منذ اللحظة الأولى إلى اتباع سياسات مشتركة فى الزراعة، وفى النقل وفيما يسمى بسياسة المنافسة التى تمثل الصيغة الخاصة التى جرى بها تطبيق المنهج الأول من المناهج سالفة الذكر. ومع الإحساس بأن مجرد تحقيق الحريات لا يكفى لبلوغ الأهداف المنشودة، بدأت السياسة التكنولوجية تؤدى دورا مهما، ويجرى بضمنها تبني برامج مشتركة أقرب فى طبيعتها إلى المنهج الثالث، وهو ما يؤكد دعوى فاجدا بأن المناهج الثلاثة تصلح للنظم المختلفة.

المناهج الحديثة للتكامل

من المعلوم أنه فى ظل التطورات الأخيرة فى النظام الاقتصادى العالمى بدأت الدعوة تقوى

إلى التحرير الشامل للتجارة على المستوى العالمى، وهو ما يدفع البعض إلى التشكيك فى جدوى التكامل الإقليمى الذى يقصر التحرير على الدول الأعضاء فى التنظيمات التكاملية[٢٨]. بل إن بعض الداعين إلى التكامل الإقليمى وفق المدخل التجارى وإلى منهج التكامل من خلال السوق، يرون فيه ثانى أفضل بديل second best للتحرير الشامل، شريطة ألا يصبح التكامل الإقليمى بديلا للحمائية القطرية[٢٩]. ومن المعلوم أن قيام منظمة التجارة العالمية يُنهى العمل بالنظم التفضيلية التي تسمح بعدم تبادل التفضيلات،والتى اتخذت منذ بداية السبعينات شكل نظام عام للأفضليات GSP، كان يجيز للدول النامية أن تتمتع بإعفاءات أو تخفيضات جمركية من جانب الدول المتقدمة دون مطالبتها بالمثل. وفى ١٩٩٤ كانت الولايات المتحدة تقدم تفضيلات إلى ١١٩ دولة منها إسرائيل واثنتا عشرة دولة عربية هى الأردن، البحرين،تونس، جيبوتى، سوريا ، الصومال، عمان، لبنان، مصر، المغرب، موريتانيا، اليمن[٣٠] . كذلك قامت الجماعة الأوروبية بمنح معاملة تفضيلية إلى سبع دول عربية متوسطية هى الأردن، تونس، الجزائر، سوريا، لبنان، مصر، المغرب، إضافة إلى إسرائيل. كما تلقى الدول الأقل نموا معاملة خاصة من خلال اتفاقية عامة هى اتفاقية لومى.

من جهة أخرى فإن جميع الدول، المتقدمة والنامية، تعطى أولوية لانتهاج منهج التصدير، وهو ما يعطى الأولوية للسوق العالمية ليس فقط على الأسواق المحلية، بل وأيضا الأسواق الإقليمية. وبالتالى فإن الدول النامية، سواء منفردة أو مجتمعة، تسعى إلى إيجاد منافذ لها إلى الأسواق العالمية .وبدلا من أن يركز التجمع الإقليمى على التبادل البينى كأسلوب لدفع عجلة التنمية لدى أعضائه، ظهر اتجاه إلى توثيق علاقاته بدول أكثر تقدما تعمل كرائد له فى اقتحام تلك الأسواق واكتساب القدرات اللازمة لذلك، وهو ما يجمع بين الإقليمية والعالمية. ويعتبر تجمع النافتا رائدا فى هذا الاتجاه الجديد الذى لم يستند قيامه إلى نظرية بديلة للتكامل، بقدر ما اتبع أسلوبا براجماتيا ساندته أبحاث أجريت لتحقيق مجموعة أهداف تبنتها الولايات المتحدة، التى سبق لها أن ضغطت من أجل إقامة تنظيم ثنائى من خلال اتفاقية تجارية عقدتها فى ١٩٨٨ مع كندا[٣١]. وكان فى مقدمة تلك الأهداف إيقاف ضغوط الهجرة المتزايدة من المكسيك، وتصوير الأمر على أنه أسلوب أفضل للتعاون من أجل التنمية مع دولة أو دول متخلفة[٣٢] ويوضح جدول(٣) خصائص هذا المنهج البديل للتكامل مقارنة بالمنهج التقليدى[٣٣] :

جدول رقم (٣)

مقارنة بين خصائص المنهجين التقليدى والبديل للتكامل

الخصائص	المنهج التقليدى للتكامل	المنهج البديل للتكامل
النطاق الجغرافى	إقليم يضم دولا متجاورة	إقليم أو أكثر متجاورون
الخصائص الإقليمية	التجانس وتقارب المستويات الاقتصادية	التباين وتولى عضو متقدم القيادة
الاجتماعية والثقافية	تأكيد التقارب لتمكين الوحدة كهدف نهائى	السماح بالخصوصيات،وتبادل التفاهم
الدوافع السياسية	تحقيق الأمن والسلام وإيقاف الحروب	دعم الاستقرار السياسى وتحجيم الأصولية.
التوجه الاقتصادى	داخلى لتفادى ضغوط الانفتاح على العالم	خارجى بحثا عن اندماج مأمون فى العالم.
تحرير التجارة	ترتيبات تفضيلية بدءا من منطقة تجارة حرة ثم/أو اتحاد جمركى	مناطق تجارة حرة تتفاوت فيها المدة التى تستكمل فيها الدول المختلفة مقوماتها.
عدم المعاملة بالمثل	مسموح به، لصالح الدول الأقل تقدما	غير مسموح، مع تعويض الأقل تقدما.
نطاق التجارة	أساسا السلع الصناعية بهدف إحلال محل الواردات على المستوى الإقليمى.	السلع والخدمات، مع التركيز على تعزيز التصدير.
العناصر: رأس المال	تحرير تدريجى مع توفير الشروط الأشد للتكامل النقدى	يفرض من البداية، حركة من الأعضاء الأكثر تقدما إلى الأقل تقدما.
العناصر: العمل	يؤجل لمرحلة وسيطة ويستكمل عند الاتحاد	غير متاح لمواطنى الأعضاء الأقل تقدما.
تنسيق السياسات	تدريجى مع توسيع صلاحيات سلطة فوق وطنية يشارك فيها كل الأعضاء بالتساوى	إعطاء وزن أكبر لمطالب الشركات عابرة القوميات و الأعضاء الأكثر تقدما
المرحلة النهائية	الوحدة الاقتصادية، على أمل أن تقود إلى وحدة سياسية	أساسا مرحلة واحدة تقتصر على تحرير التجارة وحركة رأس المال.
النظام الاقتصادى	تخصيص حر أو مخطط للموارد، وقيود على حركة الاستثمار الأجنبى المباشر	الالتزام بحرية قوى السوق ومنح حرية دخول الاستثمار الأجنبى المباشر.
الدعوة والتوجيه	السلطات الرسمية	رجال الأعمال وعابرات القوميات

إن مقارنة الخصائص الواردة فى الجدول السابق تظهر أننا أمام حالة تختلف بشكل جوهرى عما جرى العرف على اعتباره تكاملا إقليميا يستهدف الوصول إلى وحدة اقتصادية وربما سياسية، تتطلب وجود تجانس اجتماعى بين أعضائها، وتشترط عادة البدء من وضع تقاربٍ فى المستويات الاقتصادية والنظم السياسية والنواحى الاجتماعية والثقافية .وبوجه خاص فإنه على الرغم من أن وجود دولة مركز أو قائدة core state فى إقليم يعتبر من العوامل المحفزة للتكامل،فإن هذه الدولة يشترط فيها ألا تكون من الدول الكبرى حتى لا تطغى التزاماتها الدولية على قواعد عمل الإقليم، فضلا عن أن التوجه التكاملى كان يستهدف التخلص من العلاقات غير المتكافئة التى تترتب على اختلال التوازن فى القوى بين الدول الكبرى والدول النامية الصغيرة التى كانت تسعى من تكاملها إلى تحقيق تنمية لا تتيسر لها من الاندماج فى النظام العالمى. على العكس من ذلك نجد أن الصيغة الحديثة للتجمع الإقليمى تبدأ بسعى إلى تحقيق ارتباط بين دول نامية وأخرى متقدمة قد تكون من القوى الكبرى، مثل الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبى، مع إرهاصات حول اليابان فى الشرق الأقصى. ويقترن بذلك إقامة حواجز تؤكد التباين الثقافى والاجتماعى، فى مقدمتها منع حركة اليد العاملة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة. وإذا كانت الدول النامية تسعى إلى التنمية، فإن الأهداف التى تعلُن للتنظيم الذى يضمها إلى دولة أو دول كبرى هى التعاون على تحقيق هذه التنمية، ومن ثم فإن الهدف الذى تنشده الدول المتقدمة المشاركة هو تحقيق الاستقرار والأمن، منعا لتدفقات الهجرة التى تؤدى إلى احتمالات نفاذ فئات ذات توجهات أصولية تحدث ثغرات فى النسيج الاجتماعى الداخلى، وتتسبب فى اضطرابات سياسية، يغذيها اختلال توازن فى سوق العمل، يزيد من مشاكل البطالة التى أصبحت من المعالم شبه الثابتة للدول الكبرى عبر ربع القرن الأخير. ومن ثم لا ينتظر أن يمضى التجمع نحو مراحل متقدمة من التكامل، فضلا عن أنه لا يتوقع له أن يتضمن إنشاء سلطة فوق وطنية تتخذ قرارات تسرى على جميع الدول الأعضاء .وإذا كانت المراحل الأولية تتضمن حركة رأس المال وحق ممارسة النشاط الاقتصادى لمنشآت الدول المتقدمة فى الدول الأقل نموا بحجة تنمية اقتصاداتها وتوفير فرص عمل تغنى عن الهجرة إلى الدول المتقدمة، فإن هذا يعنى سيطرة هذه المنشآت على قدرات التصدير فى ظل التوجه نحو التصدير الذى تساق جميع الدول إليه.ويتطلب هذا تنسيقا للسياسات يتجاوز ما يحدث فى المراحل الأولى للتكامل التقليدى، إلا أن هذا التنسيق يعكس مطالب للشركات عابرة القوميات والدول المتقدمة يتعين على الدول الأقل تقدما

أن تلبيها، بينما لا يتطرق التجمع بالضرورة إلى تنسيق عام يتخذ شكل اتحاد جمركى أو الاقتراب من وحدة نقدية وفق الصيغة التى يسعى إليها الاتحاد الأوروبى الآن، والتى تتضمن التزام جميع الأعضاء بتنسيق جاد للسياسات الاقتصادية الكلية.

وباختصار فإن التكامل الإقليمى أصبح الآن أداة للاندماج فى الاقتصاد العالمى وليس وقاية من مغبة هذا الاندماج. ولا يعنى هذا أن التكامل التقليدى كان يعنى انسلاخا من النظام العالمى، بل لعل من أهم الدواعى إليه هو النهوض بأوضاع أعضائه إلى مستوى أكثر قدرة على التعامل المتكافئ مع باقى العالم. غير أن رضوخ دول نامية لاختيار وسيط يقودها إلى الاندماج مباشرة فى العالم يعكس إلى حد كبير شعورا بعدم قدرة التجمعات المقتصرة على دول نامية على إنجاز هذه المهمة منفردة بسبب الإحباطات التى تعرضت إليها تجاربها السابقة.من جهة أخرى فإن من المبررات التى تساق للترويج للصيغة البديلة للتكامل هو قيام الدول المتقدمة بالعمل كسند لإصلاح السياسات بالنسبة للدول الأقل تقدما policy reform anchor[٣٤]. ويساق هنا مثال تدخل الولايات المتحدة لحماية الاقتصاد المكسيكى من الانهيار إبان أزمته فى العام الماضى. من جهة أخرى فإن الحوار الدائر الآن حول مستقبل حركة الاتحاد الأوروبى بدأ يشير إلى إمكانية حدوث تحول فى مدى ضرورة تقيد الاتحاد بقبول خطواته من أجل الانتقال من الاتحاد إلى الوحدة، وبدأت بعض الآراء تنادى بإمكان الأخذ بما يسمى التكامل المرن flexible integration الذى ينشئ نوعا من المقاصة بين التوسع الرأسى للتكامل أى تعميقه بالتحرك نحو مراحل متقدمة، والتوسع الأفقى بشمول عدد أكبر من الدول،أو المحافظة على كامل العضوية فيه رغم عدم تقبل بعض الدول الانتقال إلى مراحل متقدمة[٣٥]. ويقترب هذا المفهوم من الوضع السائد فى الوطن العربى، حيث تختلف عضوية السوق العربية المشتركة عن عضوية مجلس الوحدة (ناهيك عن المجلس الاقتصادى). ويحذر البعض من أن يتحول الأمر إلى ما يسمى "أوروبا حسب الطلب"Europe à la carte ، ولذلك نجد أن المستشار الألمانى هيلموت كول يصر على تحقيق التقدم نحو الوحدتين النقدية والسياسية معا دون إرجاء الثانية كما تحاول بريطانيا.

الخلاصة

ينطلق المنهج التقليدى للتكامل من مفهوم الاندماج بتحول وحدات التجمع الإقليمى إلى كيان واحد وهو ما يتطلب شروطا تجعل هذا الاندماج ممكنا فى النهاية، بما قد يصل إلى وحدة سياسية. ومن ثم فإن مساره يتحدد وفق تصور يجعل منجزات كل مرحلة دافعة إلى الانتقال إلى مرحلة أكثر تقييدا، وقد تنطوى على نقل مساحات من السيادة الوطنية إلى سيادة إقليمية .وباعتبار أن التجارة هى التعبير الأساسى للتبادل بين الأقطار، فإن البدء بها يعتبر دافعا قويا إذا انعكس ذلك على فتح آفاق للتنمية تفوق ما يتم فى إطار قطرى. فإذا استقر تقسيم جديد للعمل أمكن فتح الباب لحركة عناصر الإنتاج، خاصة تلك التى تنطوى على انتقال للبشر. غير أن هذا المنهج رغم نجاحه فى حالة الدول المتقدمة،أسفر عن قصوره عن تلبية طموحات الدول النامية التى تسعى إلى النمو بعيدا عن الضغوط التى تنجم عن هيمنة الدول المتقدمة على العلاقات الدولية، وتحقيق تقسيم أفضل للعمل يساعدها فى مرحلة لاحقة على تعامل دولي أكثر تكافؤا. غير أن البدء بتحرير التجارة يتطلب أن تكون الأجهزة الإنتاجية وصلت لوضع يجعل التوسع فى الإنتاج مرهونا بالتوسع فى الطلب. ومشكلة الدول النامية أن اقتصاداتها متوازية لا تتسم بالتكامل، فضلا عن أن ما بينها من تنافس محصور فى قطاعات محدودة يغلب عليْها الطابع الاستهلاكى. من جهة أخرى فإن انتقال عناصر الإنتاج تحركه عوامل خلل هيكلية، فهى تتخذ شكل حركة استكمالية لا تكاملية، تتراجع بزوال دواعى الاستكمال. ومن ثم تنشأ حاجة إلى مرحلة أولية هى التنمية التكاملية التى يجرى فيها إعادة الهيكلة على نحو يساعد على تحقيق منافع التكامل وتحمل أعبائه، ليبدأ بذلك تكامل إنمائى يساعدها على مواصلة النمو فى إطار قدرة على التعامل العالمى المتكافئ. وفى هذا الإطار يتحول مفهوم التعاون من أسلوب للعمل إلى تكوين مؤسسى. وهنا نجد الدول المتقدمة تستغل عدم قيام الدول النامية بصياغة تكاملها بهذا النحو فتعرض عليها تنظيما إقليميا يحقق أهدافا خاصة لها تحت ستار التعاون من أجل التنمية وهو ما يتطلب تقييم فاعليته.

الهوامش

(١) أنظر ص ص ٨٤٧-٨٥٠ من، محمد محمود الإمام:"دور العمل العربى المشترك فى تحقيق التنمية المستقلة". ص ص ٨٢٥-٨٧٦ من، نادر فرجانى(محرر) **التنمية المستقلة فى الوطن العربى**. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،كانون الثانى/يناير ١٩٨٧، أنظر أيضا لنفس الكاتب:" منهجية إعداد المشروعات العربية المشتركة فى إطار استراتيجية العمل العربى المشترك". ص ص ١٥٧-٢٠١، وتعقيب برهان الدجانى ص ص ٢٠٢-٢٠٥ من، المعهد العربى للتخطيط بالكويت: ندوة منهجية التخطيط القومى وإعداد المشروعات العربية المشتركة. الكويت ٥-١٩٨٣/٣/٧.

(٢) ص ١٢ من،"العرب بين التنمية القطرية والتنمية القومية".**المستقبل العربى**، العدد ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨، صفحات ١٢-٣٤، معاد نشره فى، إسماعيل صبرى عبد الله: **وحدة الأمة العربية: المصير والمسيرة**، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ١٩٩٥، صفحات ١٠٥-١٣٧.

(٣) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية: **إستراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك - منطلقاتها ..أهدافها ..أولوياتها .. برامجها .. آلياتها**. وثائق اقتصادية رقم ١،تونس ١٩٨٢.

(٤) عبد العال الصكبان: **نحو نظام اقتصادى عربى جديد**.أوراق عربية، رقم٩، مركز الدراسات العربية، لندن، نوفمبر١٩٨١، صفحة٦٨.

(٥) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية: **ميثاق العمل الاقتصادى القومى**. نوفمبر ١٩٨٠.

(٦) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية: **الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية فى الدول العربية**. وثائق اقتصادية رقم٣، تونس١٩٨٢.

(٧) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية: **اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية**. وثائق اقتصادية رقم٢، تونس ١٩٨٢.

(٨) أنظر، محمد محمود الإمام: ورقة العمل الرئيسية فى ندوة السوق العربية المشتركة فى ظل

المتغيرات الإقليمية والدولية - القاهرة ٧-٨ إبريل/نيسان ١٩٩٦، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وآخرون. صفحات ٢٥-٣٨.

(٩) وكان وراء الدكتور عبد العال الصكبان، استكمالا للنزاع الذي قام بينه وبين الدكتور زلزلة أثناء توليه أمور مجلس الوحدة فى الفترة ٧٣-١٩٧٧، أنظر **مجلة الاقتصاد والأعمال**،كانون الثانى/ يناير١٩٨١، ص ٢٢.

(١٠) أنظر، محمد محمود الإمام: **مستقبل التنمية العربية والعمل الاقتصادى العربى المشترك**. المعهد العربى للتخطيط، الكويت مايو١٩٩٣، صفحات ٢٠٤-٢١٤.

(١١) أنظر مثلا صفحة ١٨ وما بعدها من، جميل مطر و د.علي الدين هلال: **النظام الإقليمى العربى، دراسة فى العلاقات السياسية العربية**.مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثالثة، شباط/فبراير،١٩٨٣. بشأن تحديد الاتجاهات حول معايير تعريف النظام الإقليمى، والعناصر المميزة لذلك النظام، وتوصيف النظام الإقليمى العربى.

(١٢) أنظر مثلا، سعيد النجار:"الاعتماد المتبادل وعالمية الاقتصاد بالإشارة إلى الواقع العربى". صفحات ١٥-٤٨ من الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية: **الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادى والواقع العربى - مقاربات نظرية**.(أعمال المؤتمر العلمى الأول للجمعية، القاهرة ١٥-١٦ أيار/مايو ١٩٨٩). مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين الثانى/نوفمبر ١٩٩٠، أنظر أيضا المناقشات، صفحات ١١٣-٢١٩.

(١٣) أنظر، Andras Inotai: **Regional Integrations in the New World Environment**. Akadamiai Kiado, Budapest, 1986.. أنظر أيضا للكاتب، "Co-operation among Developing Countries", فى Alfonse Aziz (ed): The New **International Economic Order and UNCTAD IV**; Papers and Proceedings.
معهد التخطيط القومى،مذكرة رقم١١٢٩، ص ص ١٢٣-١٨٤.

(١٤) محمد لبيب شقير: **الوحدة الاقتصادية العربية، تجاربها وتوقعاتها**. الجزء الأول، ص ٢٤٧ (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أيار/مايو ١٩٨٦) ينصح المؤلف العرب بالآتى "والدرس هنا واضح بالنسبة للمنطقة العربية: اجذبوا أكبر عدد ممكن من الأعضاء المحتمل

انضمامهم فى مرحلة مبكرة قدر الإمكان".

(١٥) أنظر Bela Balassa: **The Theory of Economic Integration.** Irwin Series in Economics, Homewood, Richard Irwin, 1961, pp. 1-2. أنظر له أيضا، "Towards a Theory of Economic Integration" Kyklos, No. 1, 1961, pp.1-17.

أنظر أيضا محمد لبيب شقير ، **مرجع سابق**، ص ص ٥٠-٥١

(١٦) أنظر محمد لبيب شقير ، **مرجع سابق**، ص ص ٥٠ و٨٣-٨٤.

(١٧) Jacob Viner: **International Trade and Economic Development.** Lectures Delivered at the National University of Brazil. Oxford, Clarendon Press, 1953.

(١٨) يؤكد محمد لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية،**مرجع سابق**، الجزء الأول، ص ص ٥-١٧٦ "أنه لا يمكن فصل موضوع التكامل عن موضوع التنمية الحقيقية للأقطار المتخلفة. ولذلك فإنه يمكن الحديث عن "الإنماء التكاملى" أو "التكامل الإنمائى". وهما مصطلحان يعبران عن هذا الارتباط، ويشيران بصفة عامة إلى متطلباته". أى أنه يستخدمهما كمترادفين، بينما يشير التحليل فى المتن إلى أنهما يمثلان مرحلتين مختلفتين من العملية التكاملية، حيث يعتبر أولهما ضرورة سابقة على الدخول فى التكامل الذى يستهدف - فى حالة الدول النامية تحقيق التنمية، ومن ثم يعتبر تكاملا إنمائيا.

(١٩) أكد إسماعيل صبرى عبد الله هذا المعنى فى "العرب بين التنمية القطرية والتنموية القومية" منذ عشرين عاما. وقد أعاد مؤخرا صياغته تحت عنوان "التنمية التكاملية"،ص ص ٧١-٨٦ من وحدة الأمة العربية، **مرجع سابق**، وبخاصة ص ص ٧٣-٧٦.

(٢٠) على حد قول إسماعيل صبرى عبد الله فى تعقيبه على تقرير اللجنة الثلاثية لإستراتيجية العمل المشترك، صفحة ١٤٣ من اتحاد الاقتصاديين العرب: المؤتمر القومى لاستراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك، بغداد ٦-١٢، مايو١٩٧٨، ص ص ١٣٩-١٤٦، معاد نشره فى صفحات ٤٢-٤٦ من **المستقبل العربى**، العدد ٦ آذار/مارس١٩٧٩، وكذلك فى صفحات ٦٧-٧٢ من إسماعيل صبرى عبد الله: **التنمية العربية**، دار المستقبل العربى ١٩٨٣.

(٢١) أنظر ص ٢٢٠ من، محمد محمود الامام. مستقبل التنمية العربية والعمل الاقتصادى العربى المشترك، مرجع سابق.

(٢٢) أنظر صفحة ٨٦٥ من، محمد محمود الامام، " دور العمل العربى المشترك فى تحقيق التنمية المستقلة"، مرجع سابق. ويشير التقرير الاقتصادى العربى الموحد١٩٩٥، الصادر عن الصندوق العربى وآخرين (ص ٣٢٠) إلى أن نصيب الدول العربية من إجمالى المساعدات الإنمائية الرسمية من جميع المصادر للسنوات ١٩٨٨-١٩٩٣ بلغت ٢,٥و٠,٥ و١١,٥ و١٠,٨ و٨,٣ و٦,٩ بليون دولار، بنسب تبلغ ١٢ و١١ و٢٠ و١٨ و١٣ و١٢ ٪من المساعدات للدول النامية.

(٢٣) وقد سبق لنا التنبيه إلى المخاطر التى يتعرض لها الوطن العربى نتيجة هذه التطورات منذ أكثر من ١٠ سنوات.أنظر M. M. El-Imam: "Decline in Arab Oil Revenues". in, Abdel Majid Farid & Hussein Sirriyeh: **The Decline in Arab Oil Revenues.** Croom Helm, 1986, pp 1-35

(٢٤) J. Tinbergen: **International Economic Integration.** Elsevier, Amsterdam, 2nd. ed., 1954.

(٢٥) أنظر ص ١٢٦ من John Pinder: "Positive Integration and Negative Integration; Some problems of Economic Union in the EEC". in Michael Hodges: **European Integration: Selected Readings.** Penguin Books,1972.pp 124-145.

(٢٦) أنظر Imre Vajda: "Integration, Economic Union and the National State ", I. Vajda and M. Simai (eds.): **Foreign Trade in a Planned Economy.** Cambridge University Press, 1971.pp. 28-44.

(٢٧) أنظر ص ص ٣٩٧-٣٨٠ من، محمد محمود الإمام: "التنسيق والتكامل الاقتصادى"، الجزء الأول: تجارب مقارنة. المنظمة العربية للتنمية الصناعية، مؤتمر التنمية الصناعية السابع للدول العربية، تونس ٢٠-٢٥/١٠/١٩٨٩.

(٢٨) من أشد الاقتصاديين تمسكا بهذا الرأى الاقتصادى باجواتى. أنظر مثلا

Bhagwati, J. and Anne O. Kreuger: **The Dangerous Drift to Preferential Trade Agreements.** Washington DC, American Enterprise Institute.

(٢٩) وفقا للتعبير الذى استخدمه، Lipsey, R. G. and K. Lancaster: "The General Theory of the Second Best". pp. 11-32, **Review of Economic Studies**, 24, 1956.

(٣٠) أنظر صفحتى ٢٣١ و٢٣٠ من: Dennis R. Appleyard and Alfred J. Field Jr.: **International Economics.** 2nd edition, Irwin 1995.

(٣١) ويعرف باسم CUSTA. أنظر مثلا، ص ٩٦ من محمد محمود الامام: مستقبل التنمية العربية والعمل الاقتصادى العربى المشترك، مرجع سابق.

(٣٢) شكلت الولايات المتحدة لجنة لهذا الغرض أوصت فى تقريرها باتباع المنهج الذى صيغت بموجبه اتفاقية النافتا. United States Commission for the Study of International Migration and Cooperative Economic Development: **Unauthorized Migration: An Economic Development Response.** Washington DC, July 1990.

(٣٣) أنظر M. M. El-Imam:" New Strategies for Development Co-operation", Mediterranean Conference on Population, Migration and Development الذى عقده المجلس الأوروبى فى بالما دى مايوركا ١٥-١٧/١٠/١٩٩٦.

(٣٤) أنظر مثلا Francois, J. F.: "Anchoring Policy Reform: External Bindings and the Credibility of Reform". مؤتمر المركز المصرى للدراسات الاقتصادية حول How Can Egypt Benefit from its Partnership Agreement with the EU. القاهرة ٢٦-٢٧/٦/١٩٩٦.

(٣٥) Dewatripont, Mathis et al: **Flexible Integration: Towards a More Effective and Democratic Europe; Monitoring European Integration :** Centre for Economic Policy Research (CEPR), November 1995.